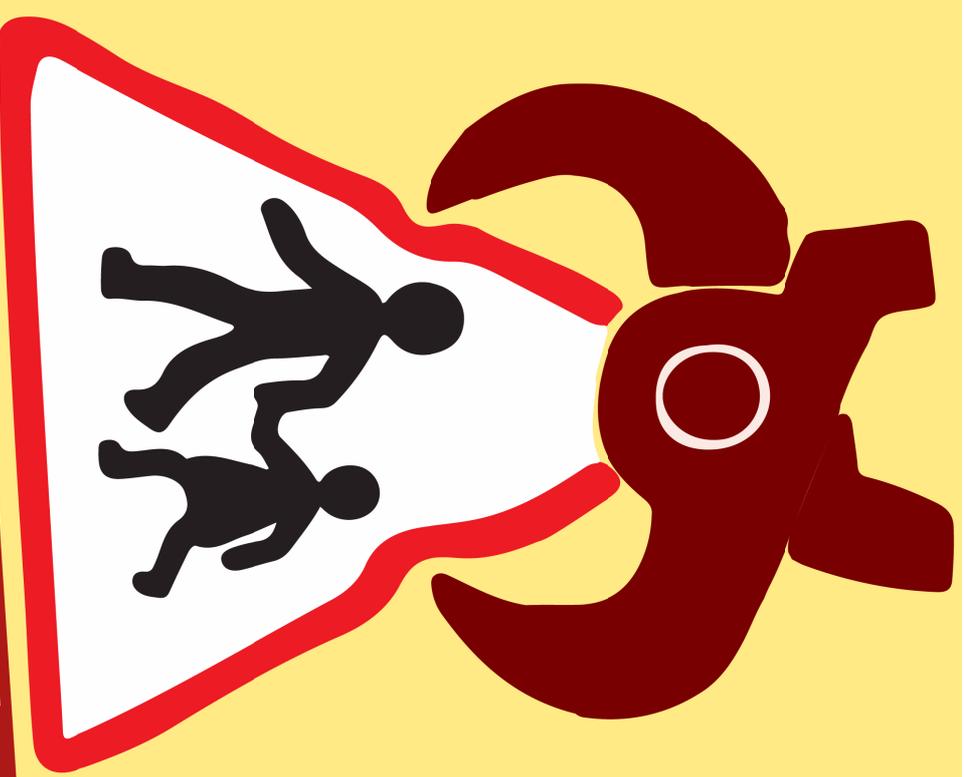




**أصلاح التعليم المرعوم:**

**رؤية أسيراتي جديدة لأتمام  
مسلسل تفكيك التعليم العمومي**



**أصلاح التعليم المرعوم:**

**رؤية أسيراتي جديدة لأتمام  
مسلسل تفكيك التعليم العمومي**



ضرورة معركة على الصعيد الوطني

حقق تمرد أكتوبر 2015 فوزا عظيما من خلال إنهاء الاستعانة بجهات خارجية(التدبير المفوض)، التي تعد ممارسة استغلالية وإقصائية. لكن فرص العمل وعقد العمل في الشركات التي تلجأ للشركات المقدمة لخدمات خارجية لا بإمكانها الوجود. وهذا يتطلب أن يبقى العمال وحلفائهم متحدين ومعينين ضد جهود هذه الشركات ومديري الجامعات لتقويض وعرقلة هذه العملية.

مما لا شك فيه أن مناصب الشغل هذه وعقود العمل الجديدة، مثل التعليم المجاني، سوف تكلف مالا. لتحقيق وضمان هذه الفتوحات، يجب على الطلاب والعمال والجامعيين تنظيم حملة وطنية للمطالبة بأن يبلغ دعم الدولة للجامعات إلى 1٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي (PIB). وقد أظهرت المعركة الأخيرة أنه من الممكن تقويض الآثار المشؤومة للاستعانة بجهات خارجية في الجامعات. وينبغي استثمار هذا الدرس لضمان إنهاء استعمار الجامعات العمومية في جنوب أفريقيا. ■

\* نور Nieftagodien يدير ورشة التاريخ في جامعة ويتس. ظهر هذا المقال في مجلة جنوب أفريقيا أماندلا! رقم 44/43 ديسمبر 2015. (مترجم عن الإنكليزية من طرف JM).

1. شعار «أوقفوا الاستعانة بجهات خارجية!» في إشارة إلى أشكال من التعاقد من الباطن التي تطاول عمال النظافة.

2. 1 راند جنوب أفريقي يعادل 0.057€.

3. التمكين الاقتصادي للسود سياسة تفضل الحصول على عقود وتوفير فوائد أخرى للشركات التي تبين أن السود يحتلون فيها وظائف مميزة ويساهمون في رأسمالها. للاستفادة منها، سهلت العديد من الشركات لشركات يملكها السود دخول رؤوس أموالها والحصول على ما يصل إلى 26٪ من أسهم الشركة. استفاد من هذه السياسة المسماة «العمل الإيجابي» في المقام الأول العشائر البيروقراطية التي تقود حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الحزب الحاكم، المخترق من الحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا.

4. أي حوالي 57€.

## محتويات:

- تقديم.....3
- ماذا بعد 13 سنة من تطبيق الميثاق.....4
- "رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030".....15
- التعليم العالي تحت مطرقة الإصلاح.....26
- جنوب أفريقيا: انتصار الطلاب.....32

جريدة المناضل-ة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية

Almounadila.info

في غشت 2006، أصرب نحو 20 ألف - من أصل 100 ألف عامل نظافة المشتغلون بالعقدة في جميع أنحاء البلاد - للمطالبة بزيادة الأجور و ضد العمل الهش. كان هذا الإضراب فرصة نادرة لعمال «الاستعانة بجهات خارجية» للاتحاد على الصعيد الوطني من أجل هدف مشترك. وكان من الصعب جدا تنظيمهم نظرا لطبيعة عملهم غير المؤهل، مما يجعلهم عرضة للاستبدال بسهولة، فوضعهم هش جدا. وهم منتشرون في أماكن عمل متفرقة، ما يجعلهم تحت رحمة أرباب العمل عديمي الضمير. وكان انتسابهم إلى النقابات أكثر صعوبة بسبب وجود قرابة 40 نقابة في قطاع النظافة. وهكذا فإن النضال ضد الاستعانة بجهات خارجية قد مال إلى أن يكون منسقا عبر تحالفات محلية للعمال والطلاب والموظفين في الجامعات.

في ويتس 2003، تم إنشاء لجنة دعم للعمال، وخاصة من طرف عمال النظافة، ولكن سرعان ما حظيت بدعم أجزاء آخرين. تجتمع اللجنة مرة واحدة في الأسبوع لبحث شكاوى العمال وإطلاع كل مكونات الجامعة حول ظروف عملهم. وكان الغرض الحفاظ على التماسك بين العمال وتمهيد الطريق أمام انتسابهم للنقابات. وتم حوض النضال ضد الفصل التعسفي، وضد التحرش، وضد العنصرية وضد ظروف عمل مروعة بشكل عام.

وبعد الكثير من النقاش، في 2003 قرر العمال الانضمام للاتحاد الوطني لعمال التربية والصحة والحلفاء (NEHAWU). في غضون أسابيع انضم أكثر من مائة عامل وانتخبوا لجنة ممثلين نقابيين. للأسف لم يعالج المنظم المحلي لل NEHAWU طلبات حصولهم على العضوية، مما سبب الإحباط الشديد وقادهم إلى ترك النقابة.

وبعد بضعة أشهر، اتصل العمال بنقابة صغيرة مستقلة في قطاع النظافة. على الرغم من حجمها وقلة خبرتها، بدا أن هذه النقابة- النقابة الجنوب أفريقية للعمال في المطاعم والتجارة وحلفائها (SACCAWU)- ملتزمة بالدفاع على قضيتهم. انضم لها العديد من العمال وبدأت النقابة تمثلهم في الصراعات التأديبية وفي نفس الوقت تضع خطط حملة لتحسين ظروف عملهم.

في مواجهة احتمال انتساب نقابي ناجح، كثف أرباب العمل التحرش بالقيادات العمالية. تم طرد فرع SACCAWU في ويتس وتأكد عجزها الدفاع عن العمال ومعالجة الصراعات المحلية بفعالية. ومرة أخرى أصيب عمال النظافة بخيبة أمل تجاه العمل النقابي، ولكن تزايد احتمال إضراب في 2006 قاد العديد منهم للانضمام إلى نقابة جديدة - الاتحاد الوطني لعمال الخدمات والحلفاء (NASAWU). خلال الإضراب تم تنظيم العديد من لجان التضامن في الجامعة ووقع 1500 عامل والطلبة عريضة دعم للمطالب الأجرية لعمال النظافة ومطالبة للجامعة للضغط على شركة Supercare لتدفع أجورا لائقة. كفل الدور الرئيسي في هذا الإضراب لنقابة NASAWU ولاء عدد كبير من عمال النظافة.

ومنذ ذلك الحين تم تشكيل لجنة التضامن مع العمال في ويتس. ولعبت اللجنة إلى جانب النقابة دورا كبيرا في حملات ضد التمييز العنصري بين العمال وحماية مناصب الشغل عندما تقترب العقود من نهايتها. وطالبت دائما بإلغاء الاستعانة بجهات خارجية. كان أحد أهم إنجازات هذه اللجنة تعبئة الطلاب لدعم نضالات العمال. وأثمر هذا العمل في عام 2012، عندما خاض الطلاب إضرابا عن الطعام احتجاجا على الفصل التعسفي ل 17 من عمال المطعم من طرف شركة Royal Mnandi. وتم القيام بحملات مماثلة في الجامعات الأخرى في جميع أنحاء البلاد مثلت أساس الوحدة الأخيرة بين الطلاب والعمال.

## إصلاح التعليم المزعوم:

### رؤية إستراتيجية لإتمام مسلسل تفكيك التعليم العمومي

شهد التعليم بالمغرب عدة "مخططات" سميت إصلاحا، زادته خرابا على خراب. إصلاحات أملت ضرورات الخضوع لمتطلبات الدائنين تفرض تقليص تمويله لأقصى حد، والاستجابة لحاجات السوق الرأسمالية العالمية ورأس حربتها الشركات العملاقة العابرة للقارات. توالى الإصلاحات المزعومة، وتوالى إقرار الدولة نفسها بالفشل في النهوض بأوضاع التعليم ووجودته.

ما تروم الدولة تحقيقه هو خلق مجالات استثمار مربح للقطاع الخاص في قطاعات الخدمة العمومية، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتحقيق ذلك، ولا تهمها لا جودة التعليم ولا تميمه... هكذا بعد كل جولة "إصلاح" يكتسح القطاع الخاص قطاع التعليم ويتراجع التعليم العمومي ويزداد تدهورا.

ما أقرته الدولة مؤخرا وأسمته رؤية إستراتيجية للتعليم في أفق 2030 تعميق لمنحى التفكيك الممنهج للتعليم العمومي وتخليها عن ضمان تعليم مجاني عمومي وذا جودة لأبناء الشعب الكادح وبناته، وهي رفعت يدها عن جعل التعليم ليصبح من اختصاص قطاع خاص جشع، ومشتلا لتخريج يد عمل مؤهلة مستجيبة لحاجات المقاول الرأسمالية، ولا يههما نشر تعليم ينمي المعرفة والتفكير النقدي يسهم في رقي البشر...

يضم الكراس التالي مقاربة تحليلية لمضمون ما تسميه دولة البرجوازيين رؤية استراتيجية وأهدافها الفعلية المخفية وراء كلام منمق حول الأهمية القصوى للتعليم ولوجودته... وغايتنا من كشف حقيقة المرامي الطبقيّة لإستراتيجية الدولة الحالية هي فتح نقاش ضروري حول سبل النضال من أجل تعليم عمومي علماني مجاني وذا جودة في صفوف المناضلين وأيضا حول مطالب هذا النضال ومنظمات النضال الطبقي الموكول إليها النهوض به.

## ماذا بعد 13 سنة من تطبيق الميثاق

"إن المدرسة المغربية متخلفة وفاشلة"، "إن الكثير من التلاميذ في السنة الثالثة إعدادي لا يتقنون القراءة والكتابة"، كما أنه بعد تسع سنوات في المدرسة، فإن "طفلا من أصل ثمانية أطفال لا يتقن اللغة العربية". هذا ما أدلى به وزير التربية الوطنية رشيد بلمختار، خلال منتدى دولي للتعليم، في سبتمبر 2014.

ليس هذا إلا النزر اليسير من الوارد في تقرير تحليلي أنجزه المجلس الأعلى للتعليم بتاريخ دجنبر 2014 تحت عنوان "تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013؛ المكتسبات والمعوقات والتحديات".

يوجد بالتقرير ما رشح فقط من تقارير أجهزة الدولة، وتحاول بذلك تلطيف وقع كارثة التعليم منذ تطبيق الميثاق الوطني. وفي الوقت ذاته المعلومات والمعطيات والأرقام التي ستفيد إدامة نفس السياسة التعليمية التي سطرها الميثاق الوطني.

### المحددات الكبرى للميثاق:

بدأ المغرب "إصلاح" المدرسة العمومية منذ بداية الثمانينات بحفز من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبعدهما منظمة التجارة العالمية.

لذلك تحددت سياسة الدولة في التعليم بخطوط عريضة وهي بشكل شديد الاختصار<sup>1</sup>:

\* تقليص الميزانية الموجهة لقطاع التعليم وتشجيع البحث عن موارد أخرى لتمويل القطاع.

\* فتح الباب للرأسمال الخاص للاستثمار في قطاع التعليم بمرر مساعدته للدولة لتحقيق تعميم التعليم.

\* ملائمة المدرسة [مناهجا وبرامجا] مع متطلبات السوق؛ تكوين يد عاملة مؤهلة وريخية وخانعة وفي نفس الوقت المواطن المستهلك.

### البنك العالمي.. مواكبة لصيقة للهجوم على التعليم

"خلال السنوات القليلة الماضية، لعبت مجموعة البنك الدولي مع شركاء التنمية الأساسيين، كالاتحاد الأوروبي والبنك الإفريقي للتنمية، دورا في مساعدة الحكومة على تحديد الإجراءات والأولويات المطلوبة للارتقاء بالقطاع.. وقدم مجتمع المانحين دعما نشطا ومتواصلا للحكومة المغربية على مدار عملية التحضير والتنفيذ لبرامج إصلاح التعليم.."<sup>1</sup>

<sup>1</sup> للمزيد الإطلاع مقالات حول الهجوم على التعليم بموقع almounadil-a.info

\* حول "الميثاق الوطني للتربية و التكوين" التعليم ليس بضاعة...دفاعا عن التعليم كخدمة عمومية الجامعة المغربية ونضال الطلاب ضد الإصلاح البرجوازي للتعليم: الموسم الجامعي 2003-2004

قانون "الإصلاح الجامعي": التضحية بالجامعة العمومية على مذبح مصالح أرباب العمل ودولتهم.

1. موقع مجموعة البنك الدولي، "استمرار قوة الدفع لإصلاح التعليم بالمغرب"، 11 سبتمبر 2013.

والجامعات - المفترض أنها مؤسسات مستنيرة- كانت الأولى في هذا العصر الديمقراطي في تنفيذ برامج تهشيش العمل على نطاق واسع. وفي السنوات التي تلت، ارتفع بشكل سريع عدد العمال من دون عقد، والعمال المؤقتين والذين يتقاضون أجورا زهيدة وشهدت - الهشاشة- نموا سريعا. وفي منتصف سنوات 2000 كان هناك على الصعيد الوطني أكثر من 100 ألف عامل نظافة مؤقتة وحفنة من الشركات تسيطر على هذا القطاع.

على سبيل المثال، توظف شركة Supercare آلاف العمال وتحقق رقم معاملات سنوية يصل إلى مئات ملايين راند (2). وفي 2004، ارتبطت الشركة في اللحظة الأخيرة ببرنامج «التمكين الاقتصادي للسود» (3) من خلال إبرام اتفاق مع شركة ZICO (شركة Zungu للاستثمار)، التي يعد مديرها التنفيذي، سانديل Zungu، واحدا من أكبر أغنياء جنوب أفريقيا، وهو من أقارب الرئيس زوما. شركة المطاعم الجماعية، Royal Mnandi، مستفيد آخر من هذه الاستعانة بجهات خارجية، كانت سابقا في ملكية Mvalaserve، وهي شركة تابعة لمجموعة Mvalaphanda، برئاسة طوكيو سكسويل Sexwale Tokyo. في عام 2010، تم إدراج Mvalaserve في البورصة وتم ضم شخصين لهم علاقات سياسية جيدة في مجلس إدارتها، فلورا مانتاشي وMbalula Nozuku على التوالي زوجات اثنين من بارونات حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، جويدي مانتاشي وMbalula Fikile.

الاستعانة بجهات خارجية يعيد إنتاج عدم المساواة

عندما تم تنفيذ الاستعانة بجهات خارجية في جامعة ويتس، تم تسريح نحو 600 مستخدم. وأولئك الذين تمكنوا من الحصول على وظيفة مع مقدمي الخدمات الخارجيين كانوا بالكاد أفضل حالا: خسروا على الفور الحقوق المكتسبة مثل المساعدة الطبية أو المنح الدراسية لأبنائهم ولم يعودوا معتبرين كجزء من أعضاء هيئة الجامعة. وكان بعضهم أجراء في الجامعة لمدة عشر أو عشرين عاما. انخفضت أجورهم فجأة لأن الحد الأدنى للأجور لعقد عمل مبتدئ - لم يتم الاعتراف بأقدميتهم من قبل صاحب العمل الجديد - لا يصل 1000 راند في الشهر (4).

في عام 2006، يحصل عمال النظافة فقط على 8.57 راند في الساعة أو 1371 في الشهر. وهذا أقل بكثير من خط الفقر الذي استقر حينها في 3500 راند شهريا. وقد مكن إضراب وطني من تحقيق زيادة قدرها 0.70 راند في الساعة. وفي 2015، بلغت الأجور في المناطق الحضرية 16.98 راند في الساعة أو 2716 دولار شهريا قبل الاقتطاعات(حوالي 33000 راند سنويا، أي ما يعادل 1880€). ومع ذلك يبقى تحت خط الفقر منذ أكثر من عقد من الزمان. لوضع هذه الأرقام في المحك، فإن نائب رئيس الجامعة يتلقى أجرا بنحو مليون راند سنويا(171 000€). بعبارة أخرى، استنادا إلى الأرقام الحالية، على عامل نظافة أن يعمل ما يقرب من مائة سنة لكسب مقدار ما يكسبه نائب رئيس الجامعة في السنة.

لقد عانى إجراء «الاستعانة بجهات خارجية» العديد من المظالم الأخرى التي تشبه ظروف العمل في ظل نظام الفصل العنصري. وحتى وقت قريب، في ويتس لم يكن لديهم الحق في استخدام المراحيض نفسها والمطابخ والمداخل كما الموظفين والطلاب. ولا يسمح لهم أكثر من ذلك باستخدام المساحات الخضراء. يخضعون للعزل ويجبرون على اللباس وتناول الطعام في أماكن غير صحية. التحرش والشتيم من طرف الرؤساء منتشر جدا، وخاصة ضد العمال الذين كانوا على استعداد للوقوف ضد baaskap (مراقبة السود من قبل البيض).

## جنوب أفريقيا: انتصار الطلاب والعمال الهش لا ينهي المعركة

منذ أكتوبر 2015، كانت العديد من الجامعات مسرحاً لاحتجاجات من أجل إقرار حد أدنى لأجور عمال الحرم الجامعي بمن فيهم عمال النظافة، الذين يشتغلون في معظمهم لدى شركات خاصة. وانضم إلى حركتهم الطلاب من أجل خفض رسوم التسجيل.

يوم 6 أكتوبر 2015، تحالف العمال والطلاب والأكاديميين من جامعات ويتس (جامعة ويتواترساند في جوهانسبرج، واحدة من أهم الجامعات في البلاد)، وجوهانسبرغ ونظموا تظاهرة ليوم واحد ضد تفويض الوظائف الإدارية لجهات خارجية(1). إنهم متحدون تحذوهم رغبة مشتركة لإعطاء معنى لفكرة جامعة أفريقية مستقلة. اعتبرت «6 أكتوبر» - تحت هذا الاسم نشأت المجموعة واشتهرت- استخدام عمال من خارج الجامعة كأجراء في الجامعات التي يعملون فيها كالخطوة الحاسمة الأولى والأكثر إلحاحاً لتحدي هيمنة جماعات المصلحة الخاصة على الجامعات.

وبعد أسبوع، في ويتس، أطلق طلاب «تسقط الرسوم» ( «خفض رسوم التسجيل»)، والتي سرعان ما أصبحت حركة وطنية ضد الزيادات في الرسوم الدراسية. خلال الأسابيع الأولى من هذه الحركة الطلابية التاريخية، بدأ أن مسألة تفويض الخدمات الجامعية صار ثانويًا. مع ذلك، بتشجيع من انتصارهم ضد رسوم التسجيل- لا زيادة في 2016- واصل الطلاب نضالهم من أجل التعليم المجاني. وفوق كل ذلك ركزوا على رفض تفويض الوظائف الجامعية لجهات خارجها. وفي منتصف شهر نوفمبر، أجبرت حملة العمال والطلاب الموحدة مديري الجامعات في البلاد كلها على إقرار مبدأ نهاية الاستعانة بجهات خارجية للقيام بهذه الوظائف. شكل هذا نقطة تحول فاصلة في المعارك التي بدأت منذ ما يقرب من 15 عامًا.

هيمنة جماعات المصلحة الخاصة(الطبقية)

منذ أواخر سنوات 1990، اتبع مديرو الجامعات الاتجاهات الدولية المدعومة بالاختيارات النيوليبرالية لحكومات حزب المؤتمر الوطني الأفريقي. اعتمدوا نماذج طبقية كإطار لإعادة هيكلة القطاع الخدماتي في مجال التعليم. ونتجت ثلاثة تغييرات رئيسية من هذا الاختيار:

- انخفاض دعم الدولة المباشر للجامعات وفرض اللجوء بشكل متزايد نحو تمويل من قبل الشركات الخاصة.
- زيادة الرسوم الدراسية بشكل حاد، مما تسبب في طرد واسع النطاق بسبب الفقر، على الرغم من منح دراسية NSFAS (نظام المساعدات المالية الوطنية للطلاب)، وخلق ثقافة تعتبر الطلاب في المقام الأول كزبناء يمكنهم الدفع.

- تحويل الجامعات إلى مؤسسات وشركات تجارية تهيمن عليها الممارسات الإدارية والتراتبية.

لذلك، تم ترسيخ النخبوية، يرافقها الاستبعاد المستمر للطلاب الفقراء وهم في الأغلبية سود. وتعد الاستعانة بجهات خارجية(تفويض الخدمات الجامعية للخواص) حجر الزاوية للتطبيق في الجامعات، استناداً إلى إعلان السلطات المنتشر على نطاق واسع أن العاملين الإداريين ليسوا جزءاً من «هيئة المهنة» في الجامعات.

لقد جرى انتقاد الاستعانة بجهات خارجية بالتحذير من أن هؤلاء العمال سيكونون عرضة لاستغلال مفرط وأن هذه العملية لن تستفيد منها سوى الشركات المقدمة لهذه الخدمات. تم تجاهل هذه الانتقادات

## ماذا تحقق بعد 13 سنة من تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين؟

جرى تقديم الميثاق سنة 2000 على أنه هو العلاج الناجح لأزمة التعليم، وسيخلص المغاربة من الجهل والامية وفي نفس الوقت سيتحسن الاندماج المهني لخريجي المدرسة العمومية، وهو ما ينوه به التقرير التحليلي.

ماذا تحقق من ذلك بعد 13 سنة من إقرار الميثاق وتطبيقه واستكمالته بمخطط استعجالي سنة 2009؟ إن جرد المتحقق من ذلك يشبه حفلة تحطيم أصنام.

### أولا- رهان التمويل

يؤكد التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتعليم أن الميثاق نص في دعامته 19 (المادتان 168 و170) على " تحسين تمويل نظام التربية والتكوين وتديبره بأقصى درجات النجاعة والفعالية، وقد أكد البرنامج الاستعجالي سنة 2009 من جديد تلك التوصيات".

لا يقصد عادة في أدبيات البنك العالمي بعبارة "تحسين التمويل" رفع نسب وحصص قطاع التمويل من الميزانية العامة أو الناتج الداخلي العام، بل العكس تحسينه كي يكون مواكبا لتحديات عجز الموازنة وأداء الديون الخارجية، وهو ما ظلت ميزانية الدولة المغربية وفية له منذ إقرار الميثاق وتسفيره (وحتى قبله مع برنامج التقييم الهيكلي منذ 1983).

ومن توصيات البنك العالمي أيضا تخفيف ثقل تمويل قطاع التعليم عن كاهل الدولة بتنويع مصادر التمويل (وهو ما نص عليه الميثاق وبعد المخطط الاستعجالي).

يشتمك التقرير التحليلي من العكس: "ما تزال الدولة هي الممول الرئيسي للتعليم المدرسي والتعليم العالي والتكوين المهني، والحال أن الميثاق كان قد أوصى بإلزامية أداء تكاليف الدراسة بعد تطبيق الإصلاح على أساس مراعاة "درجة يسر الأسر" ومبدأ "إعفاء الفئات ذات الدخل المحدود"؛ كما نص على شراكة بين الدولة والجماعات المحلية من أجل المساهمة في تمويل منظومة التربية والتكوين".

### مصادر تمويل القطاع العمومي للتربية والتكوين(2004-2003)

النسبة	المصدر
97.34%	قطاع التربية والتكوين
0.49%	الجماعات المحلية
0.46%	الأسر

### كيف تطورت ميزانية التعليم منذ تطبيق الميثاق؟

"ارتفعت الميزانية المخصصة للتعليم المدرسي والتعليم العالي والتكوين المهني بأكثر من 37 مليار درهم بين سنة 2001 وسنة 2011، إذا انتقلت من 24.8 مليار درهم جار سنة 2001 إلى

61.7 مليار درهم جار سنة 2011. وفي المتوسط، ارتفعت الميزانية المرصودة لنظام التربية والتكوين بنسبة 7.15٪ سنويا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2001 و2013".

إنها لعبة الأرقام، ودورها إيهام القارئ بأن الدولة رغم التزامها بتخفيض تمويل التعليم العمومي لا زالت ترفع ميزانية هذا القطاع.

إن رفع الميزانية الموجهة لقطاع معينة، لا تعني بالضرورة رفع الأرقام، بل بالدرجة الأولى مواكبة الحاجات المتزايدة للتعليم لدى التلاميذ والطلبة من توفير للبنيات التحتية والأطر التدريسية وهو طلب يتزايد بسبب الانفجار السكاني.

إذا كان الميثاق قد اختار "الجودة" أحد اختياراته الكبرى فإن شروط هذه الجودة قد انتفت بفعل تطبيقه، وقد أكد التقرير التحليلي أن تأطير التلاميذ "لا ينحصر في" نسبة التأطير وحده (أي عدد التلاميذ بحسب كل مدرس)، لكنه يمتد إلى جوانب أخرى، مثل مدة العمل المخصصة للتلاميذ، وطرق التعلم المتبعة، وجودة التعلم، الخ<sup>2</sup>.

فهل انعكست ميزانية الدولة التي يؤكد التقرير التحليلي ارتفاعها على شروط توفير جودة التعليم؟

#### أ. الاكتظاظ:

انتقل عدد التلاميذ بالنسبة لكل قسم ما بين سنوات 2000 و2013 من "31.4 إلى 38 تلميذا بالنسبة للثانوي الإعدادي، ومن 31.4 إلى 32.7 تلميذا بالنسبة للثانوي التأهيلي. ويعتبر هذا التطور نتاجا للضغط الديمغرافي المتزايد بهذين السلكين الأخيرين. وعلى سبيل المثال، فإن هذا العدد بلغ 21 تلميذا في الابتدائي بالنسبة لكل قسم في البلدان المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (معطيات 2009 و2011)، وأكثر من 29 تلميذا في الصين والشييلي<sup>3</sup>.

#### عدد التلاميذ بالنسبة لكل مدرس، حسب الأسلاك الدراسية<sup>4</sup>

السلك	2000	2013
الابتدائي	28.7	27.5
الإعدادي	18.9	27.5
الثانوي	13.6	20.9

لا يعني تقلص نسبة التأطير في المستوى الابتدائي تحسنا في إجمالي تمويل التعليم، بل تحويل لجزء من التمويل كان مخصصا للمستويات الأخرى إلى المستوى الابتدائي.

بالتعاقد. وهو عين ما يقترحه المجلس الأعلى للتعليم انسجاما مع الوارد في الميثاق والمخطط الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية: "وضع نظام أساسي للموارد البشرية، أساتذة باحثين، وأطرا وعاملين في مؤسسات التعليم العالي مع تنوع الأنظمة التعاقدية داخل الجامعة".

إن القانون يتبع الواقع كظله، ولم تنتظر الجامعات العمومية توصية المجلس الأعلى للتعليم ورأيه حول تغيير القانون 01.00، بل لجأت منذ مدة إلى "تنوع الأنظمة التعاقدية داخل الجامعة"، من خلال الاستعانة بخدمات خريجي الماستر والدكتوراه في أداء مهام بعينها داخل الجامعة: تقديم دروس، مراقبة الامتحانات وتصحيح الأوراق... الخ.

ويجب أن نسجل النقص الفظيع في الأطر التعليمية بالجامعات المغربية، حتى باعتراف المجلس الأعلى للتعليم ذاته؛ "من باب المقارنة، لكي يبلغ المغرب نسبة قريبة من بلد كفرنسا، لا يوجد في المراتب الأولى لمجموعة البلدان المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإنه مطالب بتوظيف أكثر من 18 ألف أستاذ. وستزداد هذه الحاجة مستقبلا، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأعداد المتكاثرة للطلبة الملتحقين بالجامعة... كما ستزداد حدة ضغوطات التأطير، بفعل تقاعد عدد كبير من الأساتذة، سيبلغ خلال السنوات الست المقبلة 1855 مدرس، أي ما يناهز 16٪ من العدد الإجمالي للأساتذة في الوقت الحالي".

#### من أجل تعليم جامعي عمومي ومجاني وجيد

يحكم منطق النيوليبرالية القائم على تسليع التعليم والاهتمام بالتوازنات المالية، على ملايين الطلاب بالجهل وسد الجامعة أمامهم وفي نفس الوقت جعل ظروف دراسة من أسعفه الحظ تقارب الجحيم (اكتظاظ، ونقص التأطير، وهزلة التكوينات)، ويحكم في نفس الوقت على شغيلة التعليم العالي بتشديد الاستغلال وكل أشكال العمل الهش (التعاقد، العمل المؤقت... الخ).

لا بد إذن من القطع مع منظور البنك العالمي وكل مؤسسات الرأسمال العالمي، إيلاء العناية لحاجيات الكادحين في تعليم عممي مجاني وجيد، وفي نفس الوقت توفير ظروف ملائمة لتلقي التكوينات.

2. التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتعليم: "تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013؛ المكتسبات والمعوقات والتحديات"، دجنبر 2014.

3. التقرير التحليلي.. الخ.

4. نفس المرجع.

## تكيف الجامعة مع عالم المقاول

الاستقلالية موجهة لجعل الجامعة مرنة وقادرة على التكيف بيداغوجيا وماليا مع تحديات السياسة المالية للدولة الخاضعة لالتزامات دولية بخصوص الديون، وفي نفس الوقت قادرة على الاستجابة لتغير متطلبات سوق العمل ورغبات المقاولات.

لا زال البنك الدولي- الأمر والناهي في قضية التعليم بالمغرب- ينتقد "الجامعات الحكومية في المغرب لأنها تركز على الجانب النظري وتترك الطلاب بدون أي مهارات عملية مطلوبة للعثور على عمل"<sup>34</sup>.

وهو نفس ما نص عليه تقرير المرصد العربي للتربية: "مؤسسات تدريب لها المرونة في التعامل مع متطلبات محيطها المباشر حتى تكيف تدخلاتها بما يلبي الرغبات المعبر عنها من قبل مؤسسات الإنتاج. ولها من الآليات ما يمكنها أيضا من القيام باستشراف الاختصاصات الجديدة أو تغير الملامح المطلوبة في الاختصاصات الراهنة. ولا يمكن لمؤسسات التدريب النهوض بهذا الدور ما لم تكن مرتبطة بمحيطها وفي علاقة دائمة مع جهاز الإنتاج".

ولذلك يقترح المجلس الأعلى للتعليم "تمكين الجامعات من وضع سياسة علمية بمشاركة مع الجهات والجماعات الترابية ومؤسسات دولية<sup>35</sup> وفي هذا السياق يتعين تشجيع المقاولات الراغبة في الاستثمار في البحث العلمي بإعادة النظر في القانون المنظم للشغل لتمكين المقاول من التعامل المرن مع الخبرات العلمية والتقنية للجامعة، ولا سيما مع الباحثين الشباب".

## تحويل الجامعة إلى مقاول

لم تعد الجامعة "مؤسسة عمومية" تقدم "خدمة عمومية واجتماعية وإنسانية"، بل تحولت تحت وقع الإصلاحات المتتالية والمستلهمة للبرالية الجديدة، لتصبح جزءا من مجتمع تنافسي البقاء فيه للأضعف. وينتقد البنك العالمي "ضعف، إن لم يكن غياب، المنافسة ما بين المدارس"، ويقترح عكس ذلك.

لذلك يرى المجلس الأعلى للتعليم أن وظيفة الجامعة هي "أن تقدم مؤسسات التعليم العالي خدمة عمومية ذات جودة، بمراد تمويل مناسبة ومتنوعة، سواء كانت عمومية أو خاصة، وأن تكون لها، بقوة القانون، إمكانية أن تكون لها موارد خاصة من خلال مشاركتها في طلبات العروض، وأن تستثمر وتدخل في شراكات، مع إدماج الطلبة الباحثين في مشاريع البحث. علما بأن الدعم الحكومي لمنظومة التعليم العالي والبحث والابتكار، أساسي لضمان التوازن بين المهام التكوينية والوظائف الاجتماعية".

## تشديد استغلال شغيلة التعليم العالي

بعد أن تخلص التعليم العالي بفعل القانون 01.00 وقوانين التدبير المفوض من جزء من شغيلته (حراسة ونظافة وصيانة)، وجه مدفعيته نحو هيئة الأساتذة والأطر بشكل عام، فعوض التوظيف

## ب. تنامي ظاهرة الأقسام المشتركة

"انتقل عدد الأقسام المذكورة (متعددة المستويات) من 18758 سنة 2000 إلى 27695 سنة 2013.. كما بلغت حصتها داخل العدد الإجمالي لأقسام السلك الابتدائي 23% في السنة الدراسية 2011-2012"<sup>5</sup>.

## ج. تقلص عدد الأطر التدريسية

لقد شهد عقد تطبيق الميثاق انخفاض مؤشر التأطير التربوي بفعل تقليص عملية التوظيف وعملية المغادرة الطوعية، وهو عين ما يؤكد التقرير التحليلي للمجلس الأعلى: "عرف العدد الإجمالي للمدرسين بالتربية الوطنية تطورا محدودا ما بين سنتي 2001 و2005، حيث انتقل من 213 ألف و500 إلى 226 ألف و500. ومنذ ذلك التاريخ بدأ عدد المدرسين في الانخفاض، خصوصا بعد إطلاق عملية المغادرة الطوعية ابتداء من سنة 2004. وعرف هذا العدد زيادة خفيفة خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2012، منتقلا من 218 ألف و500 إلى أكثر من 230 ألف سنة 2012. وبالمقابل، انخفض هذا العدد من جديد سنة 2013، ليبلغ 226 ألف مدرس".

لا يخفي التقرير التحليلي أسباب هذا الوضع الكارثي: "يمكن أن نجد تفسيراً جزئياً لزيادة هذه النسبة بالثانوي (نسبة تلاميذ/ أستاذ)، ضمن التقليص في المناصب المالية المخصصة للمدرسين بقطاع التعليم المدرسي وأيضا في التقاعد الطوعي، فضلا عن تطور عدد التلاميذ. ونذكر في الأخير بأن الدراسات والأشغال المنجزة على المستوى الدولي، توصي بأن يتحدد حجم القسم بالابتدائي في 18 تلميذا، لكي تكون جودة التعليم هي الأمثل. ويجب أن تؤخذ هذه النسبة بعين الاعتبار، إلى جانب التوقعات المتعلقة بالحاجة إلى المدرسين من أجل ضمان تعليم أجود"<sup>7</sup>.

ما فائدة رفع ميزانية التعليم إذا كان هذا الارتفاع لا ينعكس في ضمان شروط تعليم مجاني وجيد للتلاميذ والطلاب، إذا كان الصراع حول مقعد داخل القسم ومدرج الجامعة سيستمر كأنه صراع من أجل البقاء.

## وهم الأرقام مرة أخرى

يدعي التقرير التحليلي أن الدولة رحبت رهان تحسين تمويل التعليم برفع الميزانية المخصصة له في الفترة 2001-2011، وهو ما يعني رقما سنويا ضئيلا إذا أخذنا بالاعتبار خارج الرقم (37 مليار درهم) على عدد السنوات: 3.7 مليار درهم سنويا.

ويقر المجلس الأعلى أن ذلك الارتفاع عرف "أوجه بين سنتي 2008 و2012 (11%) وهي الفترة التي تم فيها تنفيذ المخطط الاستعجالي". غير أن هذا "المجهود التمويلي سيعرف تراجعا كبيرا سنة 2013 ليبلغ 56.7 مليار درهم جار".

5. التقرير التحليلي.. الخ.

7. نفس المرجع.

هذه الفترة التي يؤكد التقرير التحليلي ارتفاع ميزانية التعليم فيها قد شهدت تلاعبات كبيرة بالأرقام، وهو ما يدرجه التقرير التحليلي تحت عنوان غريب هو "القدرة على تنفيذ النفقات"، ومعناه أن النفقات المخصصة للتعليم في هذه الفترة لا يتم إنفاقها بالكامل.

"خصصت الدولة موارد هامة لتطبيق البرنامج الاستعجالي في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2012. غير أن نتائج تحليل مجهود التمويل والإنفاق، تثير التساؤل حول درجة استنفاد النظام التربوي للموارد المخصصة للبرنامج المذكور في تلك الفترة، وتحديدًا في مجال الاستثمارات والنفقات الحقيقية المندرجة في خانة "المعدات والنفقات المختلفة". ففي سنة 2001، بلغت إصدارات الاستثمار بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، أكثر من 5 ملايين درهم، في حين لم تستنفذ نفقات الاستثمار في نفس السنة، سوى 0.8 مليار درهم، أي ما يعادل نسبة 16.1%، وهو رقم زهيد".

"كما خصصت الدولة أكثر من 6 ملايين و270 مليون درهم سنة 2011، للمعدات والنفقات المختلفة؛ علما بأن النفقات الحقيقية لم تتجاوز في نفس السنة، مليارين و904 مليون درهم، أي 46.3% فقط من المبلغ المرصود".

#### نسبة إنجاز توقعات البرنامج الاستعجالي<sup>8</sup>

المؤشرات	الإنجازات 2009- 2012	الأهداف 2009- 2012	نسبة الإنجاز
عدد المدارس المشيدة	68	97	70%
الإعداديات	87	158	55%
الثانويات	47	106	44%

لا يجب علينا أن ننسى أن تمويل المخطط الاستعجالي جرى بواسطة قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية (546 مليون أورو)، والبنك الأوروبي للاستثمار (80 مليون أورو).

هذه الفترة التي يفتخر المجلس الأعلى بكونها الأعلى في رفع ميزانية التعليم، قد انتهت على وقع فضائح مالية، همت تصريف ميزانية المخطط الاستعجالي، حين قام أصحاب شركات لم يستفيدوا من نصيبهم من الكعكة وجهات نقابية بفضح صفقات المخطط اقتناء المعدات ديداكتيكية<sup>9, 10</sup>.

#### ثانيا- تعميم التعليم

"إن مبدأ تعميم تعليم جيد في مدرسة متعددة الأساليب، وهو إحدى الدعامات التي نص عليها الميثاق، مبدأ معترف به باعتباره حقا إنسانيا أساسيا، ومحور التنمية الرأسمال البشري والمجتمع.

سببت الإصلاحات المتتالية على الجامعة العمومية، ظهور نظام تعليمي بسرعات متفاوتة؛ تعليم عال خاص ومؤسسات ذات استقطاب محدود موجهة للقادرين على الأداء والمتفوقين دراسيا، وتعليم عال عمومي ومؤسسات ذات استقطاب مفتوح موجه للفقراء وضحايا النظام التعليمي.

يقترح مشروع تغيير القانون 01.00؛ "تقديم عروض للتكوين تتلاءم مع المؤهلات الفكرية لكل طالبة وكل طالب لا تقصي ذوي القدرات المتوسطة، ولا تعيق ذوي القدرات العالية من أجل الولوج إلى أعلى مستويات الكفاء والبحث"<sup>30</sup>.

أي استمرار هذه الثنائية بين مؤسسات موجهة للمتفوقين والقادرين على الأداء، وأخرى موجهة للمتخلفين (ذوي القدرات المتوسطة) وغير القادرين على الأداء.

#### مكانة جد متميزة للقطاع الخاص

حافظ مشروع تغيير القانون 01.00 على المكانة الاعتبارية الممنوحة سابقا للقطاع الخاص، وجعله "طرفا أساسيا وشريكا إلى جانب الدولة للنهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي". يتأسف المجلس الأعلى للتعليم في رأيه المقدم حول مشروع تغيير هذا القانون من أن هذا الأخير "حصر مجال الشراكة في القطاع العام وخصص له نظاما امتيازيا، فإن مبدأ المساواة يبدو مستبعدا في التعامل مع مؤسسات التعليم العالي الخاصة، الأمر الذي يضعه في موقع لا يرقى إلى مستوى اعتباره "شريكا" حقا". ويدعو المجلس لتوسيع هذه الشراكات لتشمل القطاع الخاص، في وقت كانت نتيجة هذه الشراكات بين القطاع العام والخاص في قطاعات أخرى تسخيرا للموارد العمومية ومنحها كأرباح للقطاع الخاص.

#### استقلالية الجامعة

يوصي المجلس الأعلى للتعليم ب"تعزيز استقلالية الجامعة، كما نص على ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتفادي إجراءات لا تشجع على استقلاليتها الذاتية على المستويات المالية، والإدارية، والتربوية، والأكاديمية، والثقافية، والعمل على توسيع وتطوير مهامها الجديدة لتساهم مباشرة، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل تكوين ذي جودة، وبحث علمي يحترم المعايير المعتمدة عالميا"<sup>31</sup>.

وهي توصية عزيزة على قلب البنك العالمي؛ "يمكن أن نعتبر ضعف الحكامة عاملا بارزا في القصور الذي تعاني منه عديد المؤسسات الجامعية في مستوى الأداء الداخلي والخارجي"<sup>32</sup>. "فجل الجامعات في البلدان العربية تعاني من صرامة الإجراءات المركزية التي تمنعها من تحديد طاقتها الاستيعابية وحرية تحديد الرسوم الدراسية، فضلا عن تقييد حرية التصرف في ميزانيتها"<sup>33</sup>.

30 . نفس المرجع.

31 . نفس المرجع.

32 . التعليم في الوطن العربي، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012.

33 . نفس المرجع.

8. نفس المرجع.

9. الصباح 11 غشت 2015.

10. المساء 16 يونيو 2015

بعد إصدار المجلس الأعلى للتعليم تقريره التقييمي لتطبيق الميثاق في دجنبر 2014، نشر في أبريل 2015 رأيا حول "مشروع قانون بتغيير وتميم القانون 00-01 المتعلق بالتعليم العالي". بالنسبة للمجلس الأعلى للتعليم فإن القانون 01.00 المنسجم مع روح الميثاق، كان ملائما وأن ما وقع هو محض "اختلالات حصلت أثناء عملية تطبيقه"، لذلك يجب "بل من الضروري، إعادة تنظيم التعليم العالي، والبحث العلمي انطلاقا من رؤية شمولية لمنظومة التعليم، تجعله يساهم حقا، في وضع الجامعة المغربية في قلب أي مشروع مجتمعي ذي آفاق مستقبلية. ويستدعي ذلك صياغة تصور لإصلاح متكامل وواضح"<sup>26</sup>. الخ من عبارات لا تفيد شيئا إلا تغطية تخريب الجامعة بمعسول الكلام.

### نخلي الدولة عن ضمان التعليم المجاني

بالنسبة للمجلس يجب أن تستمد أي إعادة تنظيم للتعليم مرجعيتها الحقوقية من الدستور: "تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة".

وتعني هذه العبارة أن الدولة ليست ملزمة بتوفير التعليم المجاني والجيد لكل الطلاب، وإنما تعبئة كل الوسائل المتاحة، والمتاحة فقط، لتيسير أسباب الاستفادة أمام المواطنين والمواطنات.. ويقصد هنا بالوسائل المتاحة "الدعم الحكومي لمنظومة التعليم العالي والبحث والابتكار، أساسي لضمان التوازن بين المهام التكوينية والوظائف الاجتماعية"<sup>27</sup>.

إنه دسترة للتوجه النيوليبرالي الذي يعتبر التعليم سلعة ويعيد النظر في دور الدولة باعتبارها مجرد موجه للسياسات، وهو ما اقترحه "الرؤية الاستراتيجية"<sup>28</sup>:

"تكريس دور الدولة الاستراتيجية والناظمة بحيث تقوم هذه الأخيرة بتحديد التوجهات الكبرى والاختيارات الاستراتيجية والمعايير الضرورية، والآليات المؤسسية والقانونية لضمان تنفيذها، مع التدخل من أجل التتبع والتقييم وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة"<sup>28</sup>.

لذلك نص مشروع التعديل الذي أعد المجلس الأعلى للتعليم قراءته حول على "ملاءمة التشريع مع أحكام ومبادئ الدستور الجديد"<sup>29</sup>.

### تعليم عال بدرجات

26 . المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، "رأي المجلس حول : مشروع قانون بتغيير وتميم القانون 00-01 المتعلق بالتعليم العالي"، أبريل 2015.

27 . نفس المرجع.

28 . المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030".

29 . المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، "رأي المجلس حول : مشروع قانون بتغيير وتميم القانون 00-01 المتعلق بالتعليم العالي"، أبريل 2015.

وقد جعل برنامج الأمم المتحدة للتنمية من تعميم التربية أحد أهداف الألفية، وحدد أفق 2015 لإعطاء جميع الأطفال، ذكورا وإناثا، وسائل لإنهاء سلك التعليم الابتدائي، وضمان تربية جيدة لهم"<sup>11</sup>.

فهل تحقق "التعميم" في عشرية الميثاق وما أضافه "المخطط الاستعجالي" من وقت بدل الضائع لإحراز هدف متعذر البلوغ؟

بعد أن يجرد التقرير التحليل لأرقام ونسب مئوية حول ما تحقق في باب "التعميم"، ينتهي إلى هذه الخلاصة: "إن تعميم التعليم الأولي في سنة 2015 يبدو صعب المنال إذا لم يصبح هذا التعليم إجباريا (!!!)، ولم يوفر عرضا موجها للوسط القروي".

يورد ملخص، التقرير القطري "الأطفال خارج المدرسة" الخاص بالمغرب الأرقام التالية وهي مجرد غيض من فيض:

\* أكثر من 26 ٪ من الأطفال في سن 5 سنوات لا يحصلون على أي شكل من أشكال التعليم، ويصل عددهم لأكثر من 220 ألف طفل.

\* يوجد أكثر من 255 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 12 و14 سنة خارج المدرسة، أو ما يعادل 16٪.

\* لن يصل ما يقارب نصف عدد الأطفال إلى مرحلة التعليم الثانوي، في حين أن 16٪ من هؤلاء الأطفال الذين يصلون إلى مرحلة التعليم الثانوي يتسربون منها قبل نهاية تعليمهم.

\* تصل نسبة الأطفال [12- 14 سنة] المستبعدين من التعليم في المناطق الريفية إلى أكثر من 30٪، وتمثل الفتيات نسبة 78٪ منها<sup>12</sup>.

ويؤكد تقرير منظمة اليونيسيف أن الأسباب هي بالدرجة الأولى اقتصادية: "الحوافز التي تحول دون التحاق الأطفال بالمدرسة: إن الحوافز الاقتصادية هي الأكثر في مرحلة التعليم قبل الابتدائي، وذلك نظرا لغالبية الطبيعة الخاصة لتوفير التعليم على هذا المستوى".

إن عشرية الميثاق كانت حربا غير معلنة ضحاياها ملايين الأطفال المحرومون من مقاعد الدراسة، وهو واقع لم يستطع التقرير التحليلي تغطيته: "بين سنتي 2000 و2012 غادر حوالي 3 ملايين تلميذ مقاعد المدرسة قبل الوصول إلى السنة الأخيرة من التعليم الثانوي الإعدادي، ونصف هؤلاء التلاميذ لم يستوف الدراسات الابتدائية".

### ثالثا- أداء المدرسة

"92٪ من تلاميذ السنة الثانية إعدادي و84٪ من تلاميذ السنة الثالثة إعدادي حصلوا على نقط تقل عن المعدل في مادة الرياضيات. وفي الفيزياء والكيمياء بلغت تلك النسب 83٪ في السنة

11 . التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتعليم، دجنبر 2015.

12 . "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المبادرة للأطفال خارج المدرسة، ملخص، المغرب، التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة"، أكتوبر 2014، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) 2015.

الثانية إعدادي و86% في السنة الثالثة، وذلك في الوقت الذي تجاوزت 90% بالنسبة لهذين المستويين في علوم الحياة والأرض".

وبعد صدور التقرير التحليلي توالى التقارير الصحفية حول درك الجهل الذي "ينعم" به الأطفال المغاربة تحت "الرعاية السامية" للميثاق الوطني للتربية والتكوين: "وبحسب الأرقام الرسمية فإن مغربية من أصل اثنتين فوق سن 15، لا تستطيع القراءة والكتابة"<sup>13</sup>.

وفي نفس السياق صرح رئيس الدولة أن اعتبر الوضع الحالي للتعليم في المغرب "أكثر سوءا مقارنة بما كان عليه الوضع قبل أكثر من عشرين سنة"<sup>14</sup>.

إن هذا المستوى ليس حالة خاصة بالمغرب، بل جرى تسجيله في كل بلدان المنطقة: "وما تجدر ملاحظته هو أن التلاميذ العرب يجدون صعوبات كبيرة كلما تعلق الأمر بالتمارين التي تتطلب قدرات ومهارات التحليل والتفكير وحل المسائل وهي الكفايات التي يحتاجها الأفراد أكثر من غيرها للانخراط في مجتمع المعرفة وتوهمهم كذلك لمتطلبات سوق العمل"<sup>15</sup>.

ولذلك علاقة بتطابق السياسات المطبقة من طرف دول المنطقة والمملاة كلها من قبل البنك العالمي وشقيقاته من مؤسسات الرأسمال العالمي.

#### رابعا- بروباغاندا الكفايات

ملأت مؤسسات الدولة المختصة بالتعليم وأجهزة إعلامها الدنيا ضجيجا بأنها وجدت حجر الفلاسفة الذي سيؤمن مستوى تعليميا عصريا ومواكبا لعصر اقتصاد المعرفة، واختزلته في "بيداغوجيا الكفايات" .. وبعد سنوات من هذا الضجيج نستذكر أحد تقييمات المجلس الأعلى للتعليم ذاته حول قدرات التلاميذ المغاربة بعد 8 سنوات من تطبيق الميثاق:

"من بين أهم الخلاصات التي تم التوصل إليها من خلال نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي (2008)، كون التلاميذ المعنيين بالبرنامج، يجدون صعوبات كبيرة حينما يتعلق الأمر بتوظيف مهارات معقدة من قبيل تلك المرتبطة بالتحليل والتركيب، فكلما همت أسئلة الاختبارات هذا الصنف من المهارات، كانت مستويات التحصيل الدراسي متدنية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الإشارة إلى مستويات القصور اللغوي والتعبيري المرتبطة بالوضعيات الخاصة بالتعبير الكتابي والإنشاء التي يشكو منها التلاميذ، سواء أكان ذلك في اللغة العربية أم في اللغة الفرنسية"<sup>16</sup>.

ولا زال المجلس الأعلى يوصي بنفس الشيء بعد هذا التقييم: "الانتقال بالتربية والتكوين من منطق التلقين والشحن إلى منطق التعلم وتنمية الحس النقدي".

يعرض نظام الاستقطاب المحدود 100 مقعد أمام 63 طالب، وذلك بسبب الانتقائية المطبقة لولوج مؤسسات هذا النظام الأخير"<sup>24</sup>.

#### ج. حصيلة دراسية كارثية

"يلاحظ أن نسبة مهمة من الطلبة (64%) يغادرون التعليم العالي دون الحصول على شهادة: 25.2% منهم يغادرون الدراسة في السنة الأولى من الإجازة، و 40.2% بعد سنتين من الدراسة، 20.9% بعد السنة الثالثة. والطلبة المتبقون يتمكنون من التثبت بالدراسة، ومنهم من يقضي حتى 6 سنوات في الجامعة دون أن يحصل على شهادة"<sup>25</sup>.

ويقيم المجلس الأعلى للتعليم التكوينات الجامعية في الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح، ويسجل أنها "تجسد كل مشاكل الجودة التي يعاني منها التعليم العالي، فهي بخسة القيمة بسبب نظام ازدواجي (محدود- غير محدود) يعتبرها حاملو البكالوريا تكوينات متبقية لا يقبل عليها إلا من لا يستطيع ولوج إحدى مؤسسات الاستقطاب المحدود، وتعتبرها المقاولات غير ملائمة لسوق الشغل، ومكتظة بسبب أعداد الطلبة المتزايدة، وينظر إليها المجتمع نظرة سلبية" ويعني ذلك، تمهيدا لطريق تحويل مؤسسات الاستقطاب المفتوح، إلى مؤسسات استقطاب محدود، وقد شهدنا طيلة المواسم السابقة فرض شروط (مكتسبات سابقة) للتسجيل في بعض المسالك؛ مثل علم الاجتماع والجغرافيا واللغات (ضرورة الحصول على معدل في المادة). ويعتبر ذلك وسيلة لمواجهة الاكتظاظ بالنسبة لإدارات الجامعات.

#### د. أوهام البحث العلمي

رغم ادعاءات الميثاق وبعده المخطط الاستعجالي تشجيع البحث العلمي ورفع تمويله، لم تتمكن عشرية الميثاق من بلوغ سقف تمويل يبلغ 1% من الناتج الداخلي الخام الذي تعهد به الميثاق، ولم تتجاوز 0.73% سنة 2010.

لوحظ ميل نحو انخفاض حصة الإنفاق العمومي، لفائدة البحث العلمي ما بين سنتي 1999 و2010، حيث انتقل من 91.7% سنة 1999، إلى 68.4% سنة 2010، ما يعني ارتفاع حصة القطاع الخاص الذي يوجه أبحاثه لتحقيق الربح وليس لشيء آخر.

انخفض عدد الدكاترة المكونين منذ تطبيق الميثاق، ففي سنة 2009، تم تكوين 636 دكتور فقط، مقابل 728 سنة 2000. وفي سنة 2010، نوقشت 680 رسالة، علما بأن الهدف المحدد من قبل البرنامج الاستعجالي كان و مناقشة 1037 رسالة دكتوراه.

لم تساير هذه الزيادة نفس الإيقاع الموجود بالبلدان المغربية الأخرى.. فما بين سنتي 2000 و2010، ارتقى المنتج العلمي المغربي بنسبة 100% مقابل 800% في تونس و600% في الجزائر.

#### نفس جديد لتخريب ما تبقى من التعليم العالي

24 . نفس المرجع

25 . نفس المرجع

13. "إجراءات طارئة جديدة في المغرب لإنقاذ التعليم"، أ. ف. ب.

14. خطاب للملك محمد السادس في 20 آب/أغسطس 2013، أ. ف. ب.

15. "التعليم في الوطن العربي"، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012.

16. المجلس الأعلى للتعليم، التقرير الموضوعاتي لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي

2008، التقرير التركيبي، ماي 2009.

## التعليم العالي تحت مطرقة الإصلاح

توالت الهجمات على التعليم العالي والجامعة المغربية منذ بداية الثمانينات، وكانت محاور هذا الهجوم هي نفسها التي لحقت كل أطوار المدرسة العمومية؛ تقليص للتمويل، وتشجيع للقطاع الخاص، وتكييف للجامعة مع متطلبات السوق ورغبات المقاولات وأرباب العمل، قد كثف القانون 01.00 هذا الإصلاح/ الهجوم على التعليم العالي.

### حصيلة كارثية

تحولت الجامعة العمومية إلى هيكل خرب تؤمه الآلاف المؤلفة من الطلاب الذين انسدت في أوجههم كل سبل التعليم الأخرى "الأكثر جودة" والأسهل إدماجاً في "سوق شغل" لا يني يضيق بفعل البطالة الجماهيرية حتى في التخصصات التي تدعي الدولة أنها ملائمة لسوق الشغل.

### أ. قلة التأطير:

من تداعيات التقليصات الرهيبة التي لحقت تمويل التعليم العمومي، تقلص نسبة التأطير، فالزيادة في التوظيفات التي عرفها التعليم العالي- في عشرية تطبيق الميثاق، إلى جانب قلتها وعدم مواكبتها للتزايد الهائل في أعداد الطلاب، قد استفادت منها الجامعات أو المسالك ذات الاستقطاب المحدود (أي القائمة على الانتقاء).

عرفت هيئة الأساتذة الجامعيين منذ سنة 2001، حتى سنة 2013 نسبة ازدياد قدرها 22%، استفادت المسالك ذات الاستقطاب المحدود من هذه الزيادات، حيث بلغت نسبتها لدى أساتذة هذه المسالك أكثر من 54%، في حين لم تتعد زيادة الأساتذة بالمسالك ذات الاستقطاب المفتوح 8% والمفارقة أن الجامعات ذات الاستقطاب المحدود لا تستقطب إلا نسبة ضئيلة (13%) من مجموع الطلبة على المستوى الوطني، بينما تستقبل الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح الأعداد المتبقية أي 87%.

"هكذا، بلغت نسبة التأطير بهذا النظام الأخير 65 طالباً لكل أستاذ، سنة 2013، علماً بأن هذه النسبة لم تتجاوز 54 طالباً سنة 2012. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 104 طالب لكل أستاذ بمسالك كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والكليات متعددة الاختصاصات. وبالمقابل، استقرت هذه النسبة في المسالك ذات الاستقطاب المحدود في 16 طالباً لكل أستاذ خلال السنة نفسها"<sup>23</sup>.

### ب. اكتظاظ مهول

"بلغت نسبة استخدام الطاقة الاستيعابية لمؤسسات الاستقطاب المفتوح 175%، في الوقت الذي تشتغل فيه المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود بأقل من طاقتها الاستيعابية (63% بالتحديد) وبصيغة أخرى، يعرض نظام الاستقطاب المفتوح 100 مقعد أمام 175 من الطلبة، في حين

يغفل المجلس الأعلى حقيقة واضحة للعيان؛ لقد جرى التخلي عن منطق الشحن لكن دون تحقيق هدف تنمية الحس النقدي فذلك يتطلب إمكانات تدعمها المدرسة المغربية بفعل السياسة المالية المحكومة بتقليص نفقات قطاع التعليم وكذلك متطلبات الاستبداد الذي يتطلب الخضوع والطاعة.

### من يتحمل مسؤولية هذا المستوى المتردي؟

بالنسبة لوضعي التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتعليم، فالمشكل ليس في الميثاق بل في تطبيقه. ولتأكيد ذلك أورد التقرير التحليلي نتائج استقصاء آراء في صفوف المدرسين كانت نتيجته على هوى واضعي التقرير: "65% يعتبرون أن الميثاق هو أفضل وسيلة لتجديد النظام التربوي، كما أكدت الغالبية العظمى (92.2%) أن تطبيقه لم يكن ناجحاً".

يوصي فالمجلس الأعلى للتعليم بتطبيق ما تملكه المنفذون عن تطبيقه من بنود الميثاق، كما نصت على ذلك بالتفصيل وثيقة "رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030" الصادرة عن نفس المجلس.

لكن ما أوردناه أعلاه من انتفاء شروط تعليم ذي جودة نتاج عدم مواكبة ميزانية التعليم للطلب المتزايد على التعليم من طرف التلاميذ والطلاب، يؤكد أن الميثاق الوطني (الذي يكثف سياسة الدولة في قطاع التعليم) هو الجذر الرئيسي لهذه الوضعية البئيسة للتعليم وأداء المدرسة ومستوى التلاميذ والطلاب، من خلال:

### - الجري وراء أرقام النجاح المرتفعة

تسعى الدولة- قصد إرضاء المؤسسات الدولية التي تجري تقييمات دورية لأوضاع التعليم- إلى النفخ في أرقام بعينها مثل نسب الالتحاق ونسب النجاح، وقد كان لذلك آثار كارثية على المستوى التعليمي للتلاميذ، وقد أشار تقرير المجلس الأعلى للتعليم (2008) إلى ذلك تحت عنوان "نقص في أدوات التقييم": "لا شك أن المستويات المتدنية للتحصيل الدراسي لدى التلاميذ في كثير من المواد التعليمية المستهدفة بالدراسة تعزى، في كثير من الأحيان، إلى النجاح التلقائي والانتقال إلى المستويات العليا دون التحكم في الكفايات الأساسية. وهذا ما يجعل التلاميذ يراكمون الصعوبات طيلة مسارهم الدراسي، مما يعيقهم عن إرساء التعلّمات الجديدة بالإتقان المطلوب".

### - تنمية الأرباح بدل تنمية المعارف

أشار التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتعليم (دجنبر 2014) إلى أحد أسباب تردي مستوى التلاميذ في المعارف والمهارات والقدرات، وهو طريقة إعداد الكتاب المدرسي:

"على مستوى التأليف، لم يسمح التكوين الذي أمنه قطاع التربية الوطنية لمؤلفي الكتب المدرسية، بجعل هذه الأخيرة قابلة لإدماج التجديدات البيداغوجية وخصوصاً تنمية الكفايات واستخدام تقنيات الإعلام والتواصل والتربية على القيم، الخ

"فليسقط كل نظام تربوي يجعل الشغيلة التعليمية عبئاً للرأس مال ويوظف المنظومة التربوية كآلية لخدمة المؤسسات المالية والامبريالية والمقاولة ولوبي الرأس مال"22.  
لا لكل إصلاح يخدم رأس المال ويضحي بمصالح التلاميذ والطلبة في تعليم مجاني وجيد.  
لا لكل إصلاح يحمل الكادحين تكلفة أزمة القطاع.

علاوة على ذلك، يظل الأجل المحدد في أربعة أشهر ونصف لتأليف الكتب المدرسية غير كاف، وهو بعيد عن الحد الأدنى المطلوب، أي ثمانية أشهر. ومن باب المقارنة، فإن هذا الأجل يتحدد في أربعة عشر شهراً بفرنسا.

وعلى مستوى النشر، سمحت القدرة الاقتصادية لبعض المجموعات، ولتمركزها العمودي، بالهيمنة على الصفقات وبالتواجد عند كل مستويات إنتاج الكتب المدرسية... ولا بد من التذكير في الأخير، بأن الكتب المدرسية لم تخضع لأي تجريب قبل اعتمادها".

### - مسؤولية القطاع الخاص

طيلة عقدين والدولة تقدم القطاع الخاص كمساهم وشريك أساسي للدولة في النهوض بأوضاع المدرسة العمومية، ولكن الواقع نطق بالعكس، فالتنامي المهول للقطاع الخاص كان من بين الأسباب الرئيسة لتراجع مستوى الأداء التعليمي للتلاميذ المغاربة.

يقوم قطاع التعليم الخاص- شأنه شأن أي رأس مال- على التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة، أو بين العائد الاجتماعي والعائد المادي حسب أدبيات تجار التعليم: "أسفر المزج بين العولمة وفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة عن تغييرات ومستجدات عديدة في قطاع التعليم على مستوى العالم، وفي الوطن العربي، حيث تزايدت أهمية الأبعاد التجارية والسوقية، وغابت من الطبيعة الاجتماعية والتنموية للتعليم. فتراجع اعتبار التعليم كخدمة عامة من أجل عائد ومنافع اجتماعية... وصارت أهمية التعليم تنصب بشكل أكبر وأكبر على كونه استثماراً يحقق عائداً مادياً كغيره من أشكال الاستثمار في السلع والخدمات"<sup>17</sup>.

إن البحث عن الربح من طرف الرأس مال المستثمر في قطاع التعليم، يجعله يضحي بالاعتبارات التربوية وشروط الجودة والارتقاء وغيرها من المفاهيم التي يفضل واضعو تقرير المجلس الأعلى استعمالها.

### أسطورة خلق الشغل بملاءمة المدرسة مع حاجيات السوق

كان من بين دعائم القصف الإعلامي لأذهان الكادحين لجعلهم يقبلون بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، هو أن إصلاح المدرسة بما يجعلها تستجيب لحاجيات السوق هو حل البطالة، لأن شهادات الجامعات وتكويناتها لا تلبى رغبات المقاولات التي تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة وليس إلى شعراء ومؤرخين.

وهي نعمة كررها المجلس الأعلى للتعليم في تقريره التحليلي: "أثار التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتعليم، الصادر سنة 2008 إشكالية الإجازات الأساسية، حيث بينت المعطيات المتعلقة بالاندماج لدى خريجي المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح هي الأضعف مقارنة مع باقي أنواع التكوينات الأخرى، وذلك على الرغم من الإصلاح الذي عرفته الإجازات الأساسية".

17. التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية، محيا زيتون، أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر، مجلة المستقبل العربي.

وهذا التجديد بالنسبة للرؤية الاستراتيجية هو "تدبير ناجح للمسار المهني، قائم على المواكبة والتقييم والترقية المهنية على أساس الاستحقاق وجودة الأداء والمردودية" .. ومرة أخرى لا جديد سوى إدخال علاقات الهشاشة والمرونة السائدة في القطاع الخاص إلى قطاع التعليم العمومي، انسجاما وتوصيات البنك العالمي.

بدل أن تطبق الدولة النزر اليسير من قانون الشغل في قطاع التعليم الخاص وتمتيع "شغيلة هذا القطاع" بالحقوق الواردة في هذا القانون، تعمل على جعل القطاع العمومي نسخة طبق الأصل لما هو سائد من علاقات شغلية داخل القطاع الخاص.

ولتسهيل ذلك تقترح الرؤية الاستراتيجية نقل صلاحيات التعاقد مع الأساتذة ومتابعة مسارهم المهني وتقييمه إلى الأكاديميات، في انسجام تام مع انتقادات البنك العالمي؛ "لا يوجد صلاحيات لا مركزية لمدرء المدارس في تقييم المدرسين والمناهج، ويتم الاعتماد بدلا من ذلك على صلاحيات مركزية"19.

ولا يقتصر هذا الهجوم على تدبير المسار المهني، بل يتعداه إلى المنبع، إلى تعميم الهشاشة والمرونة منذ بداية الالتحاق بسلك التعليم؛ "يتم على المدى المتوسط، بالتدريج، اعتماد تدبير جهوي للكفاءات البشرية في انسجام مع المنهج اللامتكور لمنظومة التربية والتكوين، ومع توجهات الجهوية المتقدمة، مع تنوع أشكال توظيف مدرسي التعليم المدرسي ومكوني التكوين المهني، وذلك طبقا للمادة "135أ" من الميثاق، والتي تنص على "تنوع أوضاع المدرسين الجدد بما في ذلك اللجوء إلى التعاقد على مدد زمنية قابلة للتجديد على صعيد المؤسسات والأقاليم والجهات".

وقد بدأت الحكومة تنفيذ هذا الهجوم بإصدارها لمرسوم يفصل بين تكوين الأساتذة وتوظيفهم، وقبله أصدرت وثيقة تحت عنوان "التدابير ذات الأولوية"، وقد تضمنت إلى جانب إجراءات أخرى- جملة إجراءات لتحميل الأساتذة تكلفة أزمة قطاع التعليم "عبر المزيد من الضغط وتكتيف استغلال العاملين بالقطاع"20.

ولا يعني هذا أن القطاع مشبع بالأطر، وأن إمكانية توفير المناصب منتفية، فإلى جانب الخصائص القائم، هناك ضرورة تعويض الذي سيحلون إلى التقاعد وأعدادهم كبيرة: «في سنة 2013، بلغت المدرسين الذين لا يقل عمرهم عن 50 سنة 35%، وبهذا الصدد، تشير التوقعات إلى أن عملية التقاعد ستعرف زيادة ملموسة ابتداء نسبة من سنة 2016 لتبلغ مستويات أعلى ما بين سنتي 2018 و2020، حيث يتوقع حصول 32 ألف مدرس على التقاعد»21.

شجعت الدولة- من خلال الميثاق والمخطط الاستعجالي- على مهنة التعليم وتوجيه التلاميذ والطلاب إلى التخصصات والمسالك المهنية، وذلك لتأمين وتسهيل اندماجهم في سوق الشغل. وقد استجاب التلاميذ والطلاب لتلك الدعاية فتوجهوا أفواجا نحو تلك التخصصات والمسالك سعيا وراء فرصة شغل. لننظر هل تحقق ذلك.

## 1. استجابة محدودة لطلبات الالتحاق بمسالك التكوين المهني:

لنترك المجلس الأعلى للتعليم يكذب أسطورة ملائمة المدرسة مع حاجيات المقاولات وقدرة ذلك على خلق مناصب شغل، وبالأرقام:

"بلغت نسبة المترشحين سنة 2001 لشغل مقعد بمؤسسات التكوين المهني 3.8 مرشحين لكل مقعد، في حين استقرت سنة 2013 في 2.3، أي، وبالأرقام، تم تخصيص 173 ألف و319 مقعد لمجموع المترشحين لاجتياز المباريات، والبالغ عددهم 404 آلاف و974".

إن نسبة الطلب مقارنة مع العرض في بعض مسالك التكوين المهني وإنعاش الشغل، تجاوزت 1000% في بعض المسالك الجديدة التي يتم فيها التكوين على المهن ذات الصيت العالمي. وكمثال على ذلك، بلغت هذه النسبة في سنة التكوين 2013-2014، 1440% بمسلك صيانة الطائرات و1120% بمسلك معدات المطارات وتدبير شحن الطائرات.

ومنذ إقرار الميثاق، بلغ عدد طلبات الاندماج داخل نظام التكوين المهني 4 ملايين طلب، علما بأن هذا النظام لم يستجيب إلا لمليون و400 ألف".

لقد خيبت الدولة آمال الملايين من طالبي تكوين مهني يؤهلهم "للاستجابة لمتطلبات" المقاولات، فهل اندمج خريجو التكوين المهني ممن أسعفهم الحظ وحصلوا على مقعد في مؤسساته؟

## 2. فرص شغل هشة وأجور بئيسة

يشير التقرير التحليلي إلى أن "نسبة نشاط الخريجين تتغير تبعا للمؤسسات التي تخرجوا منها". ولا يعني اختلاف المؤسسات هنا الفرق بين التكوينات بل في طبيعة المؤسسات ذاتها.

فنسبة النشاط "جد مرتفعة لدى خريجي المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، كالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، ومدارس المهندسين، وكليات الطب. وتنخفض تلك النسبة عندما تنتقل إلى المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، ككلية العلوم والتقنيات، وكلية العلوم. وتبلغ تلك النسبة 50% فقط بالنسبة لخريجي المدرسة العليا للتكنولوجيا، وهي مؤسسة من المفترض أنها تكون تقنيين جاهزين لولوج سوق الشغل".

لقد قامت الدولة بتكليف عدد الخريجين مع محدودية قدرة الاقتصاد المغربي على إدماج الخريجين، وليس تكليف تكويناتهم وشهاداتهم مع حاجيات السوق.

أما بالنسبة لطبيعة العمل الذي يمارسه خريجو التكوين المهني فهو من نوعية العمل الهش ورخيص الأجور:

19 . نفس المرجع

20 . "التنسيق النقابي بزاكورة: ما سمي بالتدابير ذات الأولوية معاول لإقتلاع التعليم العمومي من جذوره"، موقع

جريدة المناضل-ة، 14 أبريل، 2015.

21 . التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتعليم، دجنبر 2014.

"أول عمل يحصل عليه الخريج، هو، في أغلب الحالات، عمل مأجور (95% من خريجي فوج 2002). وتميل هذه النسبة إلى الزيادة مع مرور الزمن لتصل 97% بالنسبة لفوج 2006. ومن ناحية أخرى، فإن أول عمل يحصل عليه الخريج هو، في الغالب، عمل مؤقت: إن نسبة الخريجين الذين حصلوا على أول عمل مؤقت، أو لمدة محددة، انتقلت من 51% بالنسبة لفوج 2000 إلى 72% بالنسبة لفوج 2002. وقد انخفضت بعد ذلك إلى 56% سنة 2006.

وأجرة العمل الأول، لا تتجاوز، عموماً، 3000. صرح 45% من المستجوبين أنهم يتقاضون أجوراً تتراوح بين 1000 و2000 درهم. وصرح 14% منهم أن أجورهم تتراوح بين 2000 و3000 درهم. بينما الأجور التي تفوق 3000 درهم لا تخص سوى نسبة ضئيلة من الخريجين العاملين".

كانت أهم نتيجة للإصلاحات المتوالية للتعليم (ميثاق وطني ومخطط استعجالي)، تكييف اليد العاملة المتخرجة من المدرسة والجامعة، مع حاجيات السوق والمقاولات، التي لا تجد قدرتها التنافسية إلا في يد عاملة رخيصة ومطواعة، وهو نفس ما تصر عليه الخطة الجديدة التي استخلصها المجلس الأعلى للتعليم من تقريره التحليلي: "واعتباراً لكون العنصر البشري هو الثروة الحقيقية للمغرب، وأحد المكونات الرئيسية للأسمال غير المادي، فإن المدرسة مدعوة أكثر من أي وقت مضى، إلى تقوية قدراتها البشرية والمؤسسية، وتطوير أدائها، لأجل الإسهام في تكوين وتأهيل النخب والكفاءات البشرية لتغذية المشاريع التنموية والاقتصادية للبلاد كافة".

#### مقترحات المجلس الأعلى: استئناف الهجوم

كان التقييم النهائي للتقرير التركيبي للمجلس الأعلى للتعليم: "الملاحظ أنه خلال تطبيق الميثاق، بوشر العمل بعدة أورش، لكن بطريقة مجزأة ومتقطعة وغير متمثلة". يوصي المجلس الأعلى بتنزيل مقتضيات الميثاق بطريقة متمثلة وغير مجزأة وغير متقطعة، وهذا يعني بلغة الحروب، التحضير للهجوم النهائي والشامل لتصفية ما تبقى من طابع عمومي ومجاني في المدرسة العمومية، وهو ما فصله المجلس الأعلى ضمن وثيقة "رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030".

يستعمل مفهوم الحكامة كلما أريد به تكييف مؤسسات الدولة مع متطلبات رأس المال وأوامر مؤسساته الدولية، وهو ما رسخه الميثاق بإعادة هيكلة مؤسسات قطاع التعليم وتوسيع اللامركزية ومنح السلطات للأكاديميات والجامعة وتشجيع استقلاليتها.

الرؤية الاستراتيجية بدورها تستعيد نفس السيمفونية، في الرافعة 14 وعنوانها "استهداف حكامة ناجعة لمنظومة التربية والتكوين"، وفصلت ذلك من خلال: "إسناد مسؤولية تدبير منظومة التربية والتكوين لبنيات التدبير على المستوى التربوي، عبر تفويض الصلاحيات والمهام، في إطار الاستقلالية والتعاقد والمحاسبة".

إن تملص الدولة من تمويل التعليم وتشجيع القطاع الخاص يجب أن يوازي بنوع من الإجراءات تسهل هذا التملص وهذا التشجيع، وأهمها نزع المركزية عن مؤسسات قطاع التعليم وتفويض الصلاحيات للمؤسسات الدنيا، وكل ذلك لجعلها قادرة على التكيف السريع مع حاجيات السوق.

والنتيجة تحويل المدرسة إلى "مؤسسات تدريب لها المرونة في التعامل مع متطلبات محيطها المباشر حتى تكييف تدخلاتها بما يلبي الرغبات المعبر عنها من قبل مؤسسات الإنتاج. ولها من الآليات ما يمكنها أيضاً من القيام باستشراف الاختصاصات الجديدة أو تغيير الملامح المطلوبة في الاختصاصات الراهنة. ولا يمكن لمؤسسات التدريب النهوض بهذا الدور ما لم تكن مرتبطة بمحيطها وفي علاقة دائمة مع جهاز الإنتاج"17.

ينتقد البنك العالمي "ضعف إن لم يكن غياب المنافسة بين المدارس"18، أي التنافس على جلب الممولين واستقطاب الزبناء عقود الشراكة، ما سيجعل المدرسة بعد منحها الاستقلالية الإدارية والمالية والبيداغوجية محلات تجارية يتنافس مدراؤها على إرضاء من يدفع أكثر.

#### رابعاً: تشديد استغلال شغيلة التعليم

يقوم نظام التربية والتكوين على عمل شغيلة القطاع، ويعد إصلاح قانون الوظيفة العمومية بشكل عام، والنظام الأساسي لموظفي التعليم بشكل خاص، أحد جبهات الهجوم على الطبقة العاملة (أجورا واستقراراً وتقايدا).

دأبت الدولة على تكييف شروط عمل شغيلة التعليم مع متطلبات هذا الهجوم، الذي تسعى الدولة لتمريرها حالياً. وتعد "الرؤية الاستراتيجية، باستعادتها نفس ما ورد في الميثاق والمخطط الاستعجالي، إحدى المخططات التي تشكل أسلحة هذا الهجوم.

تحدث الرافعة التاسعة من الرؤية عن "تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير" باعتبارها "أسبقية أولى للرفع من الجودة".

17 . "التعليم في الوطن العربي"، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012.

18 . "السياسة الاقتصادية ورأس المال البشري"، "العلاقة بين التعليم وقياس عوائد الاستثمار البشري"، أحمد الكواز، أكتوبر 2002.

# "رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030"

## ما لا يأتي بالتخريب، يأتي بمزيد من التخريب

أصدر المجلس الأعلى للتعليم تقريراً تحليلياً عن تطبيق الميثاق 2000-2013، وأتبعه بإصدار وثيقة بعنوان براق وإشعاري: "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030".

جرى تقديم وثيقة "الرؤية الاستراتيجية" بنفس الطريقة الدعائية التي قدم بها الميثاق وبعده المخطط الاستعجالي؛ عبارات مفخمة مثل "المقاربة التشاركية" و"الحكامة الناجعة" و"المرونة الانفتاح"، إضافة إلى ادعاء مصلحة المواطن ("الإنصاف وتكافؤ الفرص، الجودة للجميع، الارتقاء بالفرد والمجتمع") وهي عبارات لا تفيد إلا تغطية المراد الحقيقي من هذه الوثيقة الجديدة؛ استئناف الهجوم على الحق في التعليم العمومي المجاني والجيد.

تتكون الرؤية الاستراتيجية من أربعة فصول مقسمة إلى 23 رافعة، تفصل محاور "الإصلاح الجديد" بلغة تقنية ومفخمة لإيهام المتلقي بأن المدرسة المغربية ستدخل عهداً جديداً من الارتقاء والجودة.

### الميثاق جيد.. لكن تطبيقه سيء

يتساءل واضعو الوثيقة: "لماذا لم تنجح الإصلاحات المتعددة المتوالية في التمكن من تحقيق النتائج المطلوبة، هل الخلل كامن في التصور أم في التطبيق؟".

تشير وثيقة الرؤية الاستراتيجية بأننا سنجد "أجوبة مستوفية في التقرير التحليلي المتعلق بتطبيق الميثاق". وهو التقرير الذي يرد الخلل إلى التطبيق وليس إلى التصور. لذلك أصرت الرؤية الاستراتيجية على اعتبار الميثاق الوطني للتربية والتكوين إحدى مرجعياتها إلى جانب فصول الدستور والخطب الملكية.

### لا جديد تحت شمس الميثاق الوطني للتربية والتكوين

تمثل "الرؤية الاستراتيجية 2015-2030" تحييناً ثانياً للميثاق الوطني للتربية والتكوين، بعد التحيين الأول الذي مثله "المخطط الاستعجالي 2009-2011".

نفس المبادئ والمرامي والتوصيات الواردة في الميثاق والمخطط جرى تفصيلها مرة أخرى وبلغة أكثر تنميقاً في وثيقة "الرؤية الاستراتيجية"، لذلك عبثاً تبحث عن جديد، غير وارد في الميثاق.

### الدعاية للاستبداد

لا يترك الاستبداد فرصة دون استغلالها للدفاع عن مشروعيته، سواء أكانت تدشيناً أو إصداراً لقانون أو ادعاء إصلاح، وهو ما وفّت به وثيقة "الرؤية الاستراتيجية" التي جعلت مرجعيتها الرئيسية دستور 2011، "الذي كرس الخيارات المجتمعية، لا سيما تلك المتعلقة بإقرار الحق في التربية والحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذو جودة".

تكاليف جذب المرشحين للتمهين حيث تختفي تكاليف سفر المرشحين (في حالة وجودها)، وتكاليف الإعلان، وذلك لأن الراغبين في هذا النوع من التدريب عادة ما يبادروا من أنفسهم في الاتصال بأصحاب المنشآت القريبة من سكن المرشحين. ومن مزايا هذه العقود أيضاً، أن المصانع المتعاملة بها لا تضطر لدفع أجور أعلى بهدف جذب عاملين من مصانع أخرى، وذلك لقيامها بتأهيل المهارات المطلوبة من خلال هذه العقود<sup>13</sup>.

### ماذا تبقى من المدرسة العمومية؟

لم يعد مفهوم "العمومي" يحيل إلى "خدمة مجانية تقدمها الدولة ومؤسساتها العمومية، فقد لحق المفهوم تغير كبير مع النيوليبرالية الجديدة، وأصبح يفهم منه خدمة مقدمة للعموم سواء قدمت من طرف الدولة أو القطاع الخاص.

فقد "أسفر المزج بين العولمة وفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة عن تغييرات ومستجدات عديدة في قطاع التعليم على مستوى العالم، وفي الوطن العربي، حيث تزايدت أهمية الأبعاد التجارية والسوقية، وغيرت من الطبيعة الاجتماعية والتنموية للتعليم"<sup>14</sup>.

انقضى العهد الذي كان التعليم فيه حكراً على الدولة وكان ينظر إليه على أنه خدمة عمومية ذات طابع اجتماعي وإنساني؛ "ولم يعد من غير المألوف أن تتضمن الدراسات الأكاديمية التي تناول قضايا التعليم عبارات مثل: الاتجار في التعليم، والتعليم العابر للحدود، والجامعات الهادفة إلى الربح، وتصدير واستيراد خدمات التعليم، وسماسرة التعليم، وشركات التعليم التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية وغير ذلك. وكل هذه عبارات تنتمي إلى أدبيات التجارة واقتصاد السوق الرأسمالي، لكنها فرضت نفسها على الباحثين عند تناول بعض قضايا التعليم كونها جزءاً من نسيج هذه القضايا"<sup>15</sup>.

وفي نفس السياق شجعت الدولة بالمغرب القطاع الخاص للاستثمار في التعليم وارتفعت نسب والجي القطاع الخاص في كل مستويات التعليم<sup>16</sup>، وأصبح مألوفاً الاتجار في هذه الخدمة، واعتبرت "الرؤية الاستراتيجية" ذلك "استثماراً في خدمة عمومية".

### ثالثاً: لا مركزية القرار لخدمة رغبات الرأسمال

13 . "السياسة الاقتصادية ورأس المال البشري"، "العلاقة بين التعليم وقياس عوائد الاستثمار البشري"، أحمد الكواز، أكتوبر 2002.

14 . "التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية"، محيا زيتون، أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر، مجلة المستقبل العربي

15 نفس المرجع.

16 . «يستوعب 13.6% بين مجموع التلاميذ المتمدرسين سنة 2013، في الوقت الذي لم يكن يستقبل سوى 4.7% من التلاميذ المتمدرسين سنة 2000». المجلس الأعلى للتعليم، التقرير التحليلي، دجنبر 2014.

خصت الرؤية الاستراتيجية للمدرسة مهمة تكوين المواطن القابل للاستعداد والخانع، "مواطن متمسك بالثوابت الدينية والوطنية والمؤسساتية للمغرب.. وقادر على الموازنة الذكية والفاعلة بين حقوقه وواجباته".

### دائما قصة الإجماع الوطني

ولإضفاء المشروعية على الهجوم الجديد على التعليم الذي تمثله "الرؤية الاستراتيجية"، تدعي هذه الأخيرة أنها نتاج إجماع وطني وليس خطة منزلة من أعلى: "إطلاق مشاورات موسعة شملت الفاعلين في المدرسة، والأطراف المعنية والمستفيدة، والشركاء، والقطاعات المسؤولة عن التربية والتكوين والبحث العلمي، ومن له رأي في الموضوع من الكفاءات الوطنية والخبراء.. بخصوص واقع المدرسة المغربية واستشراف آفاقها".

تضم وثيقة الرؤية الاستراتيجية نفس المحاور الرئيسية للهجوم على المدرسة العمومية المفصلة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين:

### أولا: المزيد من تقليص التمويل العمومي

تؤكد الوثيقة على غرار التقرير التحليلي (دجنبر 2014) على "استمرار الدولة في تحمل القسط الأوفر من التمويل مع تنويع مصادره".

تمثل عبارة "القسط الأوفر" مدخلا لشرعة القضاء على الطابع العمومي والمجانبة الكاملة لقطاع التعليم وبالتالي تحميل الأسر جزءا من هذا القسط، وقد تم ذلك أصلا في جزء كبير منه بفتح الباب أمام القطاع الخاص، فالجانب الذي ستتحمل فيه الدولة القسط الأوفر من التمويل هو ما تبقى عموميا من المدرسة.

إن منظور الدولة في تمويل التعليم محكوم كليا بتوصيات وأوامر البنك الدولي، فهذا الأخير يوصي بتقليص التمويل العمومي إلى حدود يحقق فيها "الفعالية والنجاحة" ويقصد بها مستوى من التمويل لا يثقل الميزانية العامة ولا يقف عائقا أمام حفز القطاع الخاص وأداء الديون، فقد جرى "إعادة تشكيل مفهوم الإنفاق العام للدولة، واعتباره مبررا فقط عندما يجعل الرأسمال المحلي أكثر تنافسية. وبينما يسمح ذلك بمستوى معين من الإنفاق العام على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، يظل هذا الإنفاق مقيدا من وجهة نظر الليبراليين الجدد بالقدر الذي يحقق الكفاءة الاقتصادية"<sup>2</sup>.

ولا تهتم الدولة بالآثار الكارثية لتقليص التمويل العمومي للتعليم؛ "قد يؤدي تراجع التمويل العمومي للتعليم تكريس نظامين تربويين، نظام عمومي ضعيف المردودية والجدوى ونظام

194 مدرسة عمومية منذ العام 2008 في المغرب إلى إغلاق أبوابها لأسباب مختلفة علاوة على وجود قائمة طويلة على لائحة المدارس المهتدة بالإغلاق"<sup>12</sup>.

سيلقى القطاع الخاص المزيد من التشجيع مع استراتيجية الدولة القائمة على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال "إرساء مقومات الشراكة بين الأطراف المعنية في إطار تعاقدية".

سبق لمنظمات الائتلاف المغربي للتعليم للجميع أن نبهت إلى "الأخطار التي قد تنجم بالنسبة لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في التعليم من خلال تبني الشراكات عمومي- خصوصي في قطاع التعليم... كما يعرب تجمع المنظمات عن قلقه من استلهام المغرب لنموذج الشراكات عمومي- خصوصي كما تطورت بالشيلي علما أن النظام التعليمي الشيلي يعتبر أحد الأنظمة الأقل إنصافا في العالم. كما أن الشيلي حاليا بصدد التراجع عن نظام الشراكات عمومي- خصوصي. إضافة إلى أن اللجنة الأممية لحقوق الطفل أيضا أعادت النظر في النموذج الشيلي.. خصوصا نتيجة "التمييز" الذي يخلفه".

### ج. مهنة التكوينات

إن المهمة التي أقرها الميثاق لا زالت قائمة؛ "ملاءمة المدرسة مع حاجيات سوق الشغل" برامجا ومناهجا. وقد وفقت الرؤية الاستراتيجية لهذه المهمة؛ "ربط التعليم المدرسي بالتكوين المهني، من خلال دمجها في تنظيم بيداغوجي منسجم ومتناغم، مع تعزيز سيورة الدمج هاته بإحداث مسارات للتعليم المهني منذ التعليم الإعدادي تنتهي بالتعليم الثانوي التأهيلي بتخصص البكالوريا المهنية".

وتريد الرؤية الاستراتيجية تطوير انفتاح المدرسة على "المحيط الاقتصادي" إلى مستوى مأسسته: "مأسسة قواعد الشراكة بين الفاعل الاقتصادي ومؤسسات التربية والتكوين لضمان التفاعل بينهما، بما يفضي إلى الملاءمة بين التكوينات وسوق الشغل، وإلى تسريع اندماج الخريجين في النسيج الاقتصادي".

الهدف واضح كل الوضوح منذ إقرار الميثاق وتطبيقه: المدرسة مجال لتكوين يد عاملة مؤهلة ورخيصة موجهة لتلبية المتطلبات المتغيرة للمقاولات في سياق اقتصادي مطبوع بعدم الاستقرار واشتداد التنافس، أي أن المدرسة ستكون مساهمة في تخفيض تكلفات العمل.

لقد سبقت الدول المتقدمة المغرب إلى ذلك: "تعتبر التجربة الألمانية من أفضل التجارب في هذا المجال. فمن خلال عقود التمهين يلتحق أولئك الشباب ممن لم يكملوا دراستهم الجامعية للعمل لدى منشآت تضمن لهم التدريب المناسب أثناء العمل. علما بأن هذه العقود تمتد ما بين ثلاث إلى سبع سنوات. وتتميز هذه العقود، بالإضافة إلى تنمية المهارات بشكل أفضل، بالاتجاه نحو خفض صافي تكاليف العمل (إجمالي التكاليف- أجر العامل). كما تتميز هذه البرامج أو العقود، بانخفاض

## ب. المزيد من تشجيع القطاع الخاص

تعددت وسائل تشجيع القطاع الخاص بالمغرب من تحفيزات ضريبية وأشكال دعم مادية وبيداغوجية وإدارية، وهو ما تؤكد عليه الرؤية الاستراتيجية من جديد: "استفادة التعليم الخاص من تحفيزات من الدولة أو الجماعات الترابية للنهوض بتعميم التعليم الإلزامي، لا سيما بالمجال القروي" (الرافعة الثامنة).

تؤكد الرافعة الثامنة من "الرؤية الاستراتيجية" أن "التعليم الخاص شريك للتعليم العمومي في التعميم وتحقيق الإنصاف". مع إضافة أن على القطاع الخاص الالتزام "بمبادئ المرفق العمومي، لأنه استثمار في خدمة عمومية تندرج في إطار الخيارات والأهداف المرسومة للمشروع التربوي الوطني".

هذه التأكيدات كلها تسير عكس ما نطقنا به وقائع تردي التعليم بالمغرب نتاج الانتشار الكبير للقطاع الخاص.

عبر "الائتلاف المغربي للتعليم للجميع10" عن "قلقه الشديد في تقريره المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من مختلف أنواع التمييز في التعليم الناتج عن التزايد الفوضوي للتعليم الخصوصي في المغرب. وكذا الأخطار التي قد تنجم بالنسبة لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في التعليم من خلال تبني الشراكات عمومي- خصوصي في قطاع التعليم"11.

ونبه تقرير صادر عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمنظمة الأمم المتحدة إلى آثار الخصوصية على التعليم في المغرب. استندت اللجنة على تقرير لتحالف منظمات دولية ومغربية، تشير إلى أن توجه الدولة نحو تخصيص 20% من التعليم للقطاع الخاص، لم يواكبه مراقبة هذا الصنف من التعليم، خاصة على مستوى المصاريف التي يحمّلها للأسر، بل إن التقرير يشدد على أن البرنامج الاستعجالي الذي تبناه المغرب، ساهم بشكل كبير في "خصخصة المدرسة العمومية وتسليح التعليم، عبر تفويت تدبير الحراسة والنظافة والداخليات والمطاعم المدرسية، ومعبّر منح مدارس عمومية للقطاع الخاص، وتبني نظام هش لتوظيف المدرسين".

تشير دراسات إلى "أن التعليم الخصوصي الذي انتشر بصفة كبيرة في العشرية الأخيرة، قد ألحق ضررا كبيرا بمنظومة التعليم التي طالما كانت سندا حقيقيا للاقتصاد المغربي، حيث اضطرت نحو

خاص ذو جودة عالية وفاعلية وهكذا تتلاشى مؤيدات تكافؤ الفرص ودعائم الإنصاف ليحل محلها التمييز واللامساواة"3.

فصلت الوثيقة في الطرق التي ستمكن بها الدولة من تنوع مصادر التمويل، أي الطرق التي ستتخلى بواسطتها عن تمويل تعليم أبناء الكادحين.

### أ. ضمان مجانية التعليم الإلزامي باعتباره واجبا على الدولة

أي التعليم من سن 5 حتى 15 سنة أما التعليم الثانوي التأهيلي والجامعي فليس واجبا على الدولة، ومرة أخرى يقصد هنا الجانب الذي تبقى عموميا من المدرسة، فالقطاع الخاص يغطي نسبة كبيرة من هذا التعليم، وليست الدولة "ملزمة" بضمان تمويله.

ضمان هذا التمويل يشترط أيضا "إسهام من الشركاء المعنيين كافة، ولا سيما الجماعات الترابية، بما يتلاءم مع اختصاصاتها ومواردها وفق شروط مؤطرة من قبل الدولة".

ومرة أخرى الدولة وفيه كل الوفاء لأوامر البنك العالمي الذي يعتبر في كل تقاريره- التي تتخذ طابع الإلزام-، تمويل التعليم "لكافة المراحل.. بدون تمييز.. إجراء غير كفؤ وضد اعتبارات عدالة التوزيع". ويقترح البنك العالمي "استرداد التكاليف وإعادة التخصيص لصالح المراحل التعليمية ذات العائد الاجتماعي الأكبر"4.

### ب. التخلي عن تمويل التعليم الثانوي والجامعي

ربطت الرؤية الاستراتيجية "مجانية متابعة الدراسة بعد التعليم الإلزامي باستيفاء الكفايات والمكتسبات اللازمة لذلك في حالة عرقلت أسباب مادية محضة هذه المتابعة".

### ج. دعم الأسر المعوزة: رافعة لتحويل التعليم إلى سلعة

وعلى غرار ما قامت به الدولة في قطاع الصحة، تتعهد الوثيقة باستهداف الأسر المعوزة التي لا تستطيع تمويل تعليم أبنائها بمختلف أشكال الدعم الاجتماعي؛ "تحسين طرق استهداف الفئات المستفيدة من الدعم الاجتماعي، وتعزيز برامج الدعم المالي لفائدة ضمان تدرس أبناء الأسر المعوزة".

إنه نوع من "التغطية التعليمية" على غرار "التغطية الصحية". فالغاء المجانية ستكون له عواقب اجتماعية وخيمة تسعى الدولة إلى تلطيفها بهذه الوسيلة، باستهداف الأكثر فقرا بالدعم.

إن فرض رسوم التسجيل على التعليم الثانوي والجامعي يصطدم بانعدام القدرة على الأداء لدى الغالبية العظمى من الكادحين، لذلك يوجه البنك العالمي الانتباه إلى ضرورة دعم الأسر الأكثر عوزا والتي تعجز عن تمويل تعليم أبنائها ما بعد الابتدائي.

3 . التعليم في الوطن العربي، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012.

4 . "التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية"، محيا زيتون، أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر، مجلة المستقبل العربي.

10 . ائتلاف يضم المنظمات التالية: الفيدرالية الوطنية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ بالمغرب، المبادرة العالمية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حركة أنفاس الديمقراطية، جمعية بيتي، اتحاد الطلبة من أجل تغيير النظام

التعليمي، زينو من أجل تكافؤ الفرص، أطاك المغرب

11 . بيان صحفي صادر عن الائتلاف بتاريخ 10 أبريل 2015

رسخ البنك العالمي فكرة أن "الحكومات لا تستطيع أن تمول التعليم لكافة المواطنين، وهو الأمر الذي يقودنا إلى أحد أهم القضايا الخاصة بكيفية التمييز في دعم الرأسمال البشري، معبرا عنه بالقيم، بالشكل الذي يضمن عدم تسريب (التسشير من عندنا)، أو على الأقل التقليل منه، أموال الدعم للفئات الاجتماعية الأقر ماليًا، وبالتالي عدم الإساءة لمفهوم الدعم من كونه يوجه لخفض تكلفة السلعة أو تقليل سعرها لتسهيل مهمة استهلاك السلعة الأساسية من قبل الفئات الأفقر"5. إنها نفس حجة إلغاء صندوق المقاصة، حجة أن تمويل الدولة للصندوق يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء، لذلك يجب إلغاءه وتخصيص دعم محدد للأسر المعوزة.

إن الدعم موجه لإسناد القدرة الشرائية للمعوزين كي يكونوا قادرين على الحصول على خدمة التعليم بتخفيض "تكلفة السلعة أو تقليل سعرها"، ويتحول بذلك الدعم إلى رافعة لتحويل التعليم من "خدمة عمومية" إلى "سلعة".

ويقترح البنك الدولي هذا الدعم الاجتماعي لمواجهة الكوارث الاجتماعية التي ستترتب عن خصخصة التعليم؛ "إن أهم تحفظ على خصخصة التعليم، سواء الجامعي أم في المراحل التعليمية الأخرى، هي إمكانية التأثير سلبًا على اعتبارات العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات التعليمية بالنوعية الواحدة على جميع الشرائح السكانية. بعبارة أخرى، ما لم تتخذ إجراءات تعويضية لصالح الشرائح الدخلية الأقل فإن من شأن الخصخصة أن تقود إلى استقطاب يترتب عليه حصول من يملك على نوعية عالية من التعليم، ومن لا يملك على نوعية متدنية من التعليم، الأمر الذي سيعمق من التفاوت في توزيع الدخل"6.

#### د. تنويع مصادر التمويل

أي البحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم تساهم "إلى جانب الدولة، ولا سيما عبر تفعيل التضامن الوطني والقطاعي، مما سيمكن من إسهام باقي الأطراف المعنية والشركاء، ولا سيما: الجماعات الترابية، المؤسسات العمومية، القطاع الخاص، إقرار رسوم التسجيل في التعليم العالي، ولاحقًا، في التعليم الثانوي التأهيلي، مع تطبيق مبدأ الإعفاء الآلي على الأسر المعوزة، إحداث مساهمة لتمويل التعليم ترصد مواردها لصندوق مخصص لدعم العمليات المرتبطة بتعميم التعليم والتكوين وتحسين جودتهما، على أن يتم تمويل هذا الصندوق من الدولة والخواص، احتفاظ مؤسسات التربية والتكوين والبحث بمداخلها لتنمية مستلزمات الجودة والتأهيل"7.

لا تعليق... ولا جديد تحت شمس ما جاء به الميثاق الوطني من سبل لتغطية انسحاب الدولة من ساحة تمويل تعليم الكادحين.

#### ثانياً: المزيد من تفكيك المدرسة العمومية

يشكل القطاع العمومي من التعليم عبئًا كبيرًا من الناحية المالية، لكنه يعد جهازًا لا تستطيع الدولة التخلي عنه لما يقوم به من أدوار أيديولوجية، ولكن هناك مستويات دنيا من بقاء المدرسة العمومية قد تقبل الدولة والإجراءات النيوليبرالية أن يصل إليه تفكيك القطاع العمومي من التعليم.

#### أ. إلزامية التعليم في حدود (4-15 سنة)

رأينا أعلاه منطق البنك العالمي الذي يبرر حصر التمويل في التعليم الابتدائي وتسعير الخدمات التعليمية في الثانوي والجامعي، ويضيف البنك العالمي أن الإلزامية ذاتها لا يجب أن تتعدى حدود هذا المستوى.

على التعليم الابتدائي أن يمنح المهارات والمعارف والقدرات البدائية لجميع التلاميذ، كي يكونوا مواطنين مستهلكين، أما الاندماج في اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا فليس متيسرًا للجميع، بل يجب أن يبدأ الانتقاء الاجتماعي/ البيداغوجي، منذ نهاية الطور الابتدائي، أي انتقاء الأكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات هذا الاقتصاد.

أما غير القادرين على استكمال التعليم (ما بعد الإلزامي)، فسيكونون يدا عاملة للقطاعات المتخلفة والتقليدية من الاقتصاد.. لقد أنهى الميثاق مرحلة في تاريخ المدرسة المغربية وهي "المرحلة الجماهيرية"، وقد جاءت الرؤية الاستراتيجية "لاستكمال هذه المهمة.

ففي مرحلة ما بعد الاستقلال- التي تزامنت مع مرحلة من الازدهار طويل الأمد للنظام الرأسمالي ودولة الرعاية الاجتماعية، عملت الدولة على تجاوز التأخر الكبير في ولوج التعليم من أجل الاستجابة لحاجياتها إلى كادر إداري في كل القطاعات إضافة إلى يد عاملة في القطاع العام.

وهو عين ما لوحظ في أنظمة التعليم ببلدان العالم العربي: "توجد جل الأنظمة التربوية العربية اليوم في مفترق الطرق. فقد كان مطروحا عليها في المرحلة السابقة التي انطلقت في كل بلد عربي إبان حصوله على الاستقلال واسترجاع سيادته وحقه في تقرير المصير ومكافحة الجهل بنشر التعليم على نطاق واسع وضمائه لكل الأطفال بدون استثناء ولا تمييز"8.

انتهت هذه المرحلة من تاريخ المدرسة بالهجوم النيوليبرالي المضاد، الذي أراد أن يتخلص من رواسب المدرسة في مرحلتها الجماهيرية، فأخذ الحديث على أن التركيز على المكتسبات الكمية قد أفرزت سلبيات لازمت قطاع التعليم؛ "ويمكن اختزال هذه السلبيات والتحديات في قضية كبرى ذات أبعاد وتشعبات وهي جودة التعليم"8. إن الجودة والنوعية يقصد بها عادة التكيف مع "تحديات جديدة فرضتها التحولات المتسارعة التي شهدتها العالم خلال العقدين الأخيرين"9.. والمقصود بالتحديات هو متطلبات السياق الاقتصادي الجديد وليس حاجيات التلاميذ والطلاب.

7 . التعليم في الوطن العربي، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012،

8 . التعليم في الوطن العربي، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012،

9 . نفس المرجع